

العنوان باللغة العربية

أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة

إعداد الطالب/
خالد عياده العنزي

إشراف/
د.الفیصل عبد الحمید
د.فايز جراد

العام الدراسي:
2024

فهرس المحتويات:

1	الفصل الاول:المقدمة:
2	مشكلة الدراسة.
8	أهمية الدراسة.
9	أهداف الدراسة.
21	تساؤلات الدراسة
22	فروض الدراسة
27	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
32	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
33	مقدمة
35	الدراسات السابقة
37	الإطار النظري
41	الفصل الثالث: منهجية البحث
42	مقدمة.
46	المنهجية وطرق البحث.
48	مجتمع البحث.
49	حدود البحث
51	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
52	مقدمة
53	تحليل البيانات
62	النتائج
65	التوصيات
67	المراجع العربي
70	المراجع الأجنبية
74	الاستبانة.
77	الملخص

الجدول:

- جدول (1-1) يوضح تحليل الفساد الإداري وتأثيره على التنمية المستدامة..... 3
- جدول (1-2) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد 8
- جدول (1-3): تحليل أثر الفساد الإداري على الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة 9
- جدول (1-4): تأثير الفساد الإداري على العدالة الاجتماعية 11
- جدول (1-5): توصيات عملية لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز التنمية المستدامة 20
- جدول (1-6): تأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي المستدام..... 22
- جدول (1-7): تأثير الفساد الإداري على عدم المساواة الاجتماعية والفقر 24
- جدول (1-9): دور التكنولوجيا في الحد من الفساد الإداري 25
- جدول (1-3): يوضح التحليل الكمي والنظري لتأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة 42
- جدول (1-4) يوضح تحليل العلاقة بين مؤشر الفساد ومعدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة من 2010 إلى 2023 54
- جدول (2-4) يوضح نتائج دراسة العلاقة بين مؤشرات الفقر والفساد الإداري والتوزيع العادل للموارد 56
- جدول (3-4) يوضح نتائج دراسة تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر استنادًا إلى البيانات المستمدة من تقارير الاستثمار العالمية 57
- جدول (4-4) يوضح العلاقة بين التنمية البيئية والفساد استنادًا إلى المعلومات المقدمة 58

المستخلص : Abstract

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة عبر مجموعة من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. واحدة من أكبر العقبات التي تحول دون وصول الدول إلى أهداف التنمية المستدامة هي الفساد الإداري ، الذي يعيق النمو الاقتصادي المتوازن ، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية ، ويعرض الاستدامة البيئية للخطر. الغرض من هذه الدراسة هو دراسة كيفية تأثير الفساد الإداري على مختلف المجالات وتقديم اقتراحات مفيدة للتخفيف من عواقبه السلبية. وفقا لتحليل النظريات والأدبيات ذات الصلة ، فإن الفساد يثير المخاطر المالية ، ويثبط الاستثمار ، ويهدر الموارد. ومن خلال انتشار المحسوبية على نطاق واسع في تخصيص الموارد والخدمات العامة، يؤدي ذلك أيضا إلى تدهور العدالة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالبيئة، يعوق الفساد التنمية المستدامة على المدى الطويل من خلال تشجيع استنزاف الموارد الطبيعية بسبب الرقابة غير السليمة. تبحث الدراسة كيف يمكن للفساد أن يعيق التقدم في مجموعة متنوعة من التخصصات ويستند إلى تحليل دراسات الحالة في بعض الدول النامية والفاصلة للغاية. وتبحث الدراسة أيضا في الكيفية التي يمكن بها للإصلاحات المؤسسية - مثل تعزيز المساءلة والشفافية، وتطوير الأطر القانونية، وإنشاء هيئات تنظيمية - أن تساعد في مكافحة الفساد. وخلصت الدراسة إلى أن الحد من الفساد الإداري أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنشيط المؤسسات القوية والعمليات المفتوحة. ومن أجل زيادة فهم أهمية المساءلة والشفافية في جميع المجالات، يقترح التقرير أيضا وضع تكتيكات متكاملة لمكافحة الفساد موضع التنفيذ، مثل التثقيف المجتمعي والتعاون الدولي.

كما اتقدم بالشكر والعرفان لسعادة معالي الدكتور د.الفصل عبد الحميد
و سعادة معالي الدكتور د.فايز جراد لحثهم المستمر على تقديم كل ما هو مميز وتشجيعهم
وتوجيهاتهم الكريمه.

الفصل الأول

المقدمة:

للفساد الاداري اثر عميق وبالغ الشده ويعتبر العامل الرئيسي المؤثر على المجتمع الاقتصادي للدول والمعرقل الرئيسي للتنمية المستدامه التي تؤثر بالسلب على كافة المجتمعات الاقتصادية في جميع انحاء العالم. للفساد الاداري اشكال منها سوء استخدام سلطه او استخدام الرشاوي لتسهيل بعض الاجراءات غير القانونيه او غيرها من الممارسات غير القانونيه التي تعيق التنمية المستدامه التي تسعى لها جاهدا اي دوله تسعى لتحقيق تنميه مستدامه في سبيل خلق توازن اقتصادي صحي يطور من اقتصاد البلد ويحل كثير من مشاكل الفساد الاداري ومن ناحيه اخرى يحقق عداله اجتماعيه ويحمي البيئه من خلال تطبيق الحوكمه والشفافيه لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق بيئه فعاله و ايجابيه تشهد ترابط كافة اطياف المجتمعات الدوليه وتحقيق نجاحات تسهم في اعلاء شأن هذا البلد لابد من مواجهة عقبة الفساد الاداري و ازالته ان امكن سعيا على الحفاظ على الموارد العامه للدوله من اهدارها في غير ماخصصت له في سبيل مصلحه شخصيه في غير وجه حق. وللحفاظ على البنيه التحتيه وكسب ثقة المواطنين يجب القضاء على اكبر عقبات و اكبر التحديات وهي الفساد الاداري. تكمن خطورة الفساد الاداري لعدم ظهوره على العلن بل يحتاج للكثير من البحث والتقصي في سبيل اثباته للسيطره عليه و تصحيح المسار لذا يحتاج الى الكثير من الجهد والموارد الماليه والبشريه. في هذا البحث سيتم التحدث عن عدة محاور من اهمها يجب تعريف انواع الفساد الاداري وماهي تأثيراتها على المجتمعات والبنيه التحتيه وعلى التنمية المستدامه التي تبحث عنها اي دوله او مجتمع يبحث عن ازدهار اقتصادي ووترابط صفوف المجتمع لتحقيق بيئه امنه وفعاله وخلق الثقه بين المواطنين.سيتطرق البحث ايضا عن العوامل والبيئه المحفزه للفساد الاداري وكيفية نشأتها وكيفية القضاء عليه و محاولة عدم تكراره مستقبلا وماهي علاقة الفساد الاداري والتنمية المستدامه من خلال تقديم نتائج وتوصيات في نهاية هذا البحث

-مشكلة الدراسة.

من اكبر المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق بيئه جاذبه للاستثمار وتحقيق توازن اقتصادي و ترابط اجتماعي هو وجود فساد اداري في كافة القطاعات فأينما وجد الفساد الاداري وجد معه التأخر في جميع القطاعات و فسد التطور المنشود من قبل الحكومات. مهما بذلت الدول في سبيل تطوير المجتمع الاقتصادي وتعبيد الطرق للتنمية المستدامة الا انها لابد من ان تقضي على العائق الرئيسي الا وهو الفساد الاداري اذ لا يوجد تنمية مستدامة في وجود الجزء الخفي الباحث عن مصالح ومكتسبات شخصيه الا وهو الفساد الاداري. اي ان المتضادان الفساد الاداري والتنمية المستدامة لا يمكن ان يتجها معا في نفس الاتجاه فالفساد الاداري باحث عن مصالح ومكاسب شخصيه دون النظر لمن هو المتضرر و التنمية المستدامة تبحث عن تعزيز وتنمية المجتمع الاقتصادي وخلق بيئه صلبه لتعزيز الاستثمار و استمراره في سبيل تحقيق مصالح للدولة ومواطنيها والقضاء على المشاكل التي تعتبر اولويه

كالبطالة و السرقات و الجرائم بشتى انواعها. الفساد الاداري بشتى انواعه كالرشوه و المحسوبيه الاجتماعيه او سوء استخدام سلطه تعتبر سلوكيات غير اخلاقيه و تعتبر المغذي الرئيسي لتعطيل التنمية المستدامة و التي من خلالها تسبب في نقشي الفقر و نقشي السلوكيات غير الاخلاقيه مثل السرقات و الجرائم بشكل عام و ايضا تسبب في زعزعة التنمية الاجتماعيه اذ انها سبب رئيسي في زيادة التفاوت الاجتماعي. فهم و تحليل لماذا يلجأ بعض الاشخاص للفساد الاداري و التحقيق في السبب الرئيسي لمن يكون صاحب منصب او مصلحه للفساد الاداري يعتبر من مشاكل الدراسه. ايضا فهم ماهي الاثار السلبيه للفساد الاداري على التنمية المستدامة وتأثيرها على البنيه التحتيه وعلى البيئه المحيطه وعلى الترابط الاجتماعي من خلال استنزاف الموارد العامه للدولة او المؤسسه ومساهمتها الفعاله على تعثر المشاريع التنمويه وعلى كفيه مواجهه التحديات سواء كانت بمتناول اليد او خارج عن الاراده. للدراسه اهميه في انها تدرس حالة تاثير الفساد الاداري على التنمية المستدامة من عدة عوامل من جانب تجاري ومن جانب اجتماعي ومن جانب بيئي و تقديم حلول بشكل نتائج وتوصيات لمعرفة لماذا انتهاج هذا السلوك و الاتجاه للفساد الاداري في المقام الاول لوضع حل جذري لضمان عدم تكرار هذا السلوك غير الاخلاقي مستقبلا وايضا للحد من السلوك غير الاخلاقي الموجود حاليا ومحاولة الوصول لحلول لوقف هذا السلوك غير الاخلاقي الا وهو الفساد الاداري

-أهمية الدراسة.

عدة جوانب مهمة تنطلق منها أهمية دراسة اثر الفساد الاداري على التنمية المستدامة من خلال اثبات العلاقة التناقضية بين الفساد الاداري و التنمية المستدامة المنشودة من قبل الدول او المؤسسات ومحاولة كبح السلوك غير الاخلاقي من فساد اداري لتعبيد الطريق لتنمية مستدامة ويمكن تلخيص هذه النقاط في عدة محاور مهمة تعزز المنظور لدى أهمية هذه الدراسة

تحليل الفساد الاداري على التنمية المستدامة: في هذا البحث سيتناول الباحث على دراسة عميقة عن تاثير الفساد الاداري على التنمية المستدامة و الحد من استنزاف الموارد الحكوميه او المؤسساتية واستخدامها في مكانها الصحيح لتعزيز بيئه مستدامة تهدف لتعزيز النمو الاقتصادي والترابط الاجتماعي وتعزيز الثقة بين المواطنين او الموظفين.

جدول (1-1) يوضح تحليل الفساد الإداري وتأثيره على التنمية المستدامة

العوامل	الفساد الإداري	التأثير على التنمية المستدامة
الموارد المالية	تراجع في الإيرادات العامة بسبب الفساد	نقص في التمويل للمشروعات التنموية
الشفافية والمساءلة	ضعف الشفافية وعدم وجود مساءلة	زيادة الفساد وسوء استخدام الموارد
الاستثمار	تراجع الثقة من المستثمرين	انخفاض الاستثمارات الأجنبية والمحلية
الخدمات العامة	سوء إدارة الخدمات وزيادة المحسوبية	تدهور جودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة
التنمية البشرية	عدم تحقيق العدالة الاجتماعية	تفشي الفقر والبطالة وضعف فرص التعليم
البيئة	استغلال الموارد الطبيعية وعدم الالتزام بالقوانين	تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي
التخطيط والتنفيذ	عدم فعالية الخطط التنموية	فشل المشروعات التنموية وتأخير تحقيق الأهداف

هذا الجدول يعكس كيف أن الفساد الإداري يمكن أن يؤثر سلبيًا على مختلف جوانب التنمية المستدامة، مما يستدعي الحاجة إلى استراتيجيات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

2. توضيح العواقب الاقتصادية والاجتماعية: ان الفساد الاداري سلوك غير اخلاقي لا جدل في ذلك ومحاربته وازالته يعتبر انجاز من اهم الانجازات بالنسبة للدول والمؤسسات لكن للفساد الاداري ابعاد اخرى واضرار اشد وقعا على المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية اذ انه هو المصدر لنفرة المستثمرين و تبديد الموارد المالية حيث يعيق استفادة المجتمع من ناحية التعليم و الصحة والنقل و تفشي الفقر وانتشار الجرائم مما يهدم الترابط الاجتماعي ويزيد من الفجوة مما يصعب السيطرة عليها مستقبلا. لبناء مجتمع واعي يجب ازالة هذا الخطر ويجب ان يكون هناك شفافية في المحاسبه وان يكون هناك منهج خاص يدرس في المدارس و الجامعات عن اثر الفساد الاداري ومحاربته ان وجد.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة وهي من اهم عوامل محاربة الفساد الاداري لتعزيز تنميته مستدامه وتحقيق الانجازات المنشوده مستقبلا وذلك من خلال بناء الثقة بين الحكومه والمواطنين عن طريق كشف والادلاء بأي معلومه او شبهة فساد. وايضا بناء قوانين صارمه ضد الفاسدين ليكون سلاح رادعا لكل فاسد وتكون عن طريق نشرات دوريه او مقالات صحفيه او تفعيل دور الاعلام المرئي والمسموع ومواقع التواصل الاجتماعي. للصحافه الاستقصائية دور مهم وفعال من حيث تشجيع الصحفيين على تحليل والتحقيق في اي شبهة فساد وكشف الحقائق للعلن بعد التحري من صحتها. التوعية المجتمعيه

ضد الفساد الاداري و اثره على التنمية المستدامة سلاح فعال جدا عن طريق القنوات المحببه لدى المجتمع اما تكون مقروءه او مسموعه او في الصحف او في برامج التواصل الاجتماعي.

اشراك الموظفين او المواطنين في مكافحة الفساد: ان للمواطنين او الموظفين دور كبير في الحد من انتشار ظاهرة الفساد الاداري ومن خلال تدريب المواطنين و الموظفين واقامة ورش عمل عن اضرار الفساد الاداري و الحث على اتباع اخلاقيات العمل و النزاهة وتكون هذه الورش بشكل دوري و حث المواطنين او الموظفين على اهمية الحضور و الوعي للخطر الذي قد يجعل بيئة هذا البلد او المؤسسه تكون غير صالحه للتنمية وبالتالي سيتضرر هو وابنائهم مستقبلا. الوعي والادراك بمخاطر الفساد الاداري قد تكون اولى الحلول لنزع هذا الشر من جذوره وضمان عدم تكراره مستقبلا لينعم الجميع في بيئه صحيه وتنميه مستدامه وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

مساهمات البحوث العلميه: ان للبحوث العلميه اثر كبير على التأثير على المجتمعات من خلال مخاطبة العقول ورفع الوعي الادراكي و الوعي الاخلاقي لأهمية الالتزام بأخلاقيات العمل و العمل بنزاهة لتحقيق بيئه صلبه جالبه للاستثمار ورابطه لكافة اطياف المجتمع. دعم البحوث العلميه لها دور فعال لرفع مستوى الوعي على تأثير الفساد الاداري على التنمية المستدامة يسهم بشكل كبير على التعرف على المسببات لهذا الفساد والعمل على حله. الزام المؤسسات التعليميه على ادراج مناهج توضح من خلالها مفاهيم الفساد ومسبباته والعمل على حله وازالته وضمان عدم تكرار مثل هذه السلوكيات غير الاخلاقيه لبناء مجتمع واعي. والأهم من ذلك هو تطبيق البحوث العلميه على ارض الواقع لتسهم من خلالها تقديم اسباب ونتائج وتوصيات

- تحليل سياسات مكافحة الفساد من خلال دراسات الحالة
- 1. سنغافورة كدراسة حالة
-
- السياق: كان الفساد متفشيا في سنغافورة في سبعينيات القرن العشرين.
- السياسات: O إنشاء هيئة مكافحة الفساد: لتنسيق المبادرات الحكومية، تم تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- قوانين صارمة: تم تنفيذ تشريعات صارمة لمكافحة الفساد.
- O تشجيع الشفافية: أدى إصدار البيانات المالية إلى تحسين شفافية العمليات الحكومية.
- النتائج: تعد سنغافورة الآن من بين أكثر الدول صدقا في العالم ، وقد انخفض الفساد بشكل كبير.

2. إندونيسيا كدراسة حالة

- السياق: بعد سقوط نظام سوهارتو في عام 1998، واجهت إندونيسيا عقبات هائلة في مكافحتها للفساد.
- المبادئ التوجيهية:
- O إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد: للنظر في التهم وتوجيه التهم ضد الفاسدين، تم تشكيل لجنة مستقلة لمكافحة الفساد.
- الإصلاحات القانونية: تم تعديل القوانين لجعل عقوبات الفساد أكثر صرامة.
- زيادة الوعي العام: إطلاق حملات لتثقيف الجمهور حول حقوقهم وأهمية مكافحة الفساد.
- النتائج: على الرغم من الصعوبات المستمرة، خطت إندونيسيا بعض الخطوات في الحد من الفساد.

3. كينيا كدراسة حالة

- السياق: يعوق ارتفاع مستويات الفساد في كينيا التنمية.
- المبادئ التوجيهية:

o الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: وضع خطة شاملة تتضمن زيادة المساءلة والشفافية. تعزيز هيئات الرقابة: تلعب المنظمات المستقلة مثل مكتب المراجع العام للحسابات الآن دوراً أكثر أهمية.

التعاون الدولي: تبادل المعلومات والتعاون مع مجموعات مكافحة الفساد العالمية. النتائج: على الرغم من أنه لا تزال هناك عقبات يتعين التغلب عليها، إلا أن هناك مؤشرات مشجعة على أن الشفافية آخذة في التحسن.

4. بلدان الشمال الأوروبي (مثل الدنمارك) كدراسة حالة

- خلفية: دول الشمال معروفة بنزاهتها وموقفها المناهض للفساد.
- المبادئ التوجيهية:

o ثقافة النزاهة: من خلال المشاركة المجتمعية والتعليم ، خلق ثقافة تشجع الانفتاح والمسؤولية. قوانين صارمة: أطر قانونية قوية تكافح الفساد بنجاح. o المشاركة المجتمعية: امنح الناس الفرصة للمشاركة في الرقابة الحكومية وصنع القرار. • النتائج: نتيجة للسياسات الناجحة التي تم تنفيذها ، تعد الدنمارك من بين الدول الأقل فساداً.

جدول (1-2) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد:

النتائج المتوقعة	الإجراءات	هدف	الجهة/المنظمة
زيادة الوعي العام وممارسة المزيد من الضغط على الحكومات لزيادة الانفتاح	تنظيم حملات توعية؛ نشر تقارير سنوية حول كيفية النظر إلى الفساد	إنكاء الوعي بقضايا مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم	منظمة الشفافية الدولية
الضغط على الحكومات لزيادة الانفتاح	تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). وقدم الدعم المالي والتقني؛	إنشاء إطار قانوني دولي لمكافحة الفساد	الأمم المتحدة
زيادة التعاون العالمي وتبادل المعلومات	إنشاء مبادرات تدريبية	مساعدة الدول النامية في مبادراتها لمكافحة الفساد	البنك الدولي
تعزيز الحوكمة وتعزيز القدرات المحلية	تبادل المعلومات الاستخبارية	زيادة التعاون الأمني	المنظمة العالمية للشرطة (الإنتربول)
تعزيز مبادرات الدول الأعضاء لمكافحة الفساد	- تنسيق العمليات التعاونية - تقديم اقتراحات للدول المشاركة - إقامة المؤتمرات وورش العمل	زيادة التعاون الأمني لمكافحة الفساد عبر الحدود	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

-أهداف الدراسة.

الهدف من دراسة اثر الفساد الاداري على التنمية المستدامة هو لتحليل الفساد الاداري من خلال كيفية ظهوره وكيفية القضاء عليه وكيفية ضمان عدم تكراره مستقبلا واثره على التنمية المستدامة على كافة الاصعدة ان كانت اجتماعيه او تجاريه او بيئية.

تأثير الفساد الاداري على الاقتصاد: الفساد الاداري عائق مباشر للتطور الاقتصادي وبالتالي فانه يفقد الثقة بين المستثمرين و يزيد من معدلات عزوف المستثمرين وبالتالي يتأثر الازدهار الاقتصادي ويصبح بطء في النمو الاقتصادي.

جدول (1-3): تحليل أثر الفساد الإداري على الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة

الاثار	آثار الفساد الإداري	الجانب الاقتصادي: توسع الناتج المحلي الإجمالي
انخفاض معدلات النمو الاقتصادي	انخفاض الاستثمارات نتيجة لانعدام الثقة	توسع الناتج المحلي الإجمالي
البطالة وتراجع الابتكار	انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي نتيجة لعدم الاستقرار	الاستثمار الأجنبي المباشر
انخفاض معايير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم	تبيد الأموال على مشاريع زائفة أو غير ناجحة	توزيع إيرادات البنية التحتية

الآثار	آثار الفساد الإداري	الجانب الاقتصادي: توسع الناتج المحلي الإجمالي
انخفاض معايير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم	تبيد الأموال على مشاريع زائفة أو غير ناجحة	عمل
زيادة التوتر الاجتماعي وانتشار الفقر على نطاق واسع	تزايد التفاوت في الثروة نتيجة للفساد والمحسوبية	الإيرادات من الجمهور
ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب	فرص العمل غير العادلة	كفاءة
عدم كفاية الأموال لدعم المبادرات الإنمائية	وبسبب الفساد في إدارة الأموال العامة، فإن الإيرادات آخذة في الانخفاض.	الجانب الاقتصادي: توسع الناتج المحلي الإجمالي

دراسة حالة: كيف يؤثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة في العراق
خلفية

لقد واجه العراق أوقاتاً عصيبة في تحقيق التنمية المستدامة بعد عقود من الحروب والصراعات. واحدة من الأشياء الرئيسية التي تعيق تقدم الأمة هي حالات الفساد الإداري.

تدابير مكافحة الفساد

- إنشاء هيئة النزاهة: للنظر في قضايا الفساد ومحاسبة المسؤولين، تم إنشاء هيئة محايدة لمكافحة الفساد.
- سن القوانين: تم تنفيذ تدابير الشفافية ومكافحة الفساد، مثل قانون حماية المبلغين عن المخالفات.
- التعاون الدولي: لدعم المبادرات الإقليمية، التعاون مع المؤسسات العالمية مثل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي.

الجوانب الاقتصادية المتأثرة

- انخفاض الاستثمار الأجنبي: انخفاض ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي نتيجة للفساد والبيئة الأمنية غير المستقرة.

النتائج

- انخفاض النمو الاقتصادي: منع الفساد العراق من تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي.
- تدهور الخدمات العامة: لا يزال الناس يكافحون من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، مما يعوق التقدم البشري.

تآكل الثقة في الحكومة: مع تزايد استياء المواطنين من الفساد المستشري، تتراجع ثقتهم في المؤسسات الحكومية.

تأثير الفساد الإداري على حاله الاجتماعي: الفساد الإداري له علاقه وثيقه في عدم مساواة الافراد بين اطياف المجتمع اذ يخلق بيئه غير صحيه وتفاوت اجتماعي يهدف على انعدام الثقة بين المواطنين وبالتالي يتفشى الفقر و تتكاثر الجرائم.

جدول (1-4): تأثير الفساد الإداري على العدالة الاجتماعية

القيم	التحصيل	النتائج
عدم المساواة الاجتماعية	- تركيز الثروة في أيدي قلة	- زيادة الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء

القيم	التحصيل	النتائج
تفاقم الفقر	- استبعاد الفئات المهمشة	- نقص في فرص العمل وتحسين الوضع الاجتماعي
توزيع الموارد والخدمات	- هدر الموارد المالية العامة	- تدهور مستوى التعليم والرعاية الصحية
العلاقة مع التنمية الاجتماعية	- ضعف قدرة الحكومة على تقديم الخدمات	- ضعف المشاركة المجتمعية وتراجع جهود التنمية
فرص متكافئة	- تخصيص غير عادل للموارد	- عدم قدرة الأفراد على تحسين حياتهم

تأثير الفساد الإداري على حماية البيئة: الحفاظ على البيئة واجب على كل الإدارات وهو حق من حقوق كل شخص ان ينعم في بيئته صحيه. الفساد الاداري في عدم اتباع انظمة و ارشادات البيئة والتشريعات البيئية تقود الى هدر الاموال وزيادة التلوث وخفض جودة الهواء و خفض جودة المياه

دراسة حالة: كيف تتأثر حماية البيئة النيجيرية بالفساد الإداري

نيجيريا ، واحدة من أكبر منتجي النفط في أفريقيا ، لديها مشاكل خطيرة مع الفساد الإداري ، الذي له تأثير على الحفاظ على البيئة. بسبب الفساد وسوء الإدارة ، تدهورت بيئة الأمة بشكل خطير على الرغم من ثروتها الطبيعية

آثار الفساد الأساسية على حماية البيئة

السياسات البيئية التي لا يجري تنفيذها

التنفيذ غير الفعال: على الرغم من وجود قوانين بيئية ، فإن الفساد يجعل من الصعب تنفيذها .
عندما يتم تجاهل توجيهات حماية البيئة ، يتم استغلال الموارد الطبيعية دون اعتبار للوائح البيئية
المشاريع الوهمية: يتم إنفاق مبالغ كبيرة من المال على مبادرات حماية البيئة التي لا يتم تنفيذها
أبدا ، مما يساهم في انتشار التلوث.

2. ارتفاع التلوث

- التلوث النفطي: تأثرت المجتمعات المحلية والبيئة البحرية بالانسكابات النفطية التي حدثت في الداخل وعلى طول الساحل بسبب الفساد. تؤدي الأنشطة عديمة الضمير التي تتم تحت غطاء السلطات غير الشريفة إلى انسكابات نفطية
الصناعات الملوثة: نظرا لأن الرشوة تسمح للعديد من الشركات الصناعية بالتحايل على القوانين البيئية ، فإن تلوث الهواء والماء أخذ في الارتفاع

الإشراف غير الكافي • المراقبة غير الفعالة: بسبب عدم كفاية التمويل والموارد ، فإن منظمات حماية البيئة غير قادرة على تنظيم الأنشطة الضارة. ويعوق الفساد في هذه المنظمات مبادرات حماية البيئة

تجاهل البلاغات: تنتشر الانتهاكات البيئية على نطاق واسع نتيجة تجاهل الشكاوى والتقارير
عن الأنشطة الضارة الناجمة عن الفساد

تدابير مكافحة الفساد

الإصلاحات القانونية: تعد قوانين مكافحة الفساد من بين التغييرات التي أدخلت على القانون
لتحسين المساءلة والشفافية

إنشاء كيانات مستقلة: تم إنشاء منظمات لمراقبة الأنشطة البيئية وإنفاذ القانون ، لكن الفساد
المنتشر يحد من فعاليتها

ومن أجل رفع المعايير البيئية، عملت نيجيريا مع المنظمات الدولية، ولكن النتائج لا تزال غير كافية.

النتائج

التدهور البيئي الخطير: جعل الفساد القضايا البيئية مثل تلوث المياه وتدهور الأراضي أسوأ
الآثار على المجتمعات المحلية: نتيجة للتدهور البيئي، تفقد المجتمعات المحلية سبل عيشها،
مما يؤدي إلى تفاقم الفقر ويجبر الناس على الهجرة

فقدان الثقة: يقوض الفساد ثقة الجمهور في السلطات، مما يجعل مبادرات حماية البيئة أكثر صعوبة.

دراسة حالة: الإدارة الجيدة وتأثيرها على حماية البيئة في المملكة العربية السعودية
السياق

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، مما يضعها أمام تحديات بيئية كبيرة. ومع ذلك، بدأت المملكة في السنوات الأخيرة بتنفيذ استراتيجيات إدارة جيدة تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

استراتيجيات الإدارة الجيدة

رؤية 2030

أطلقت المملكة "رؤية 2030"، التي تتضمن أهدافاً بيئية طموحة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة من خلال تطوير الطاقة المتجددة

الاستثمار في الطاقة المتجددة

وضعت المملكة خطة لإنتاج 58.7 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، مع مشاريع مثل "مدينة الملك سلمان للطاقة" و"مشروع نيوم"، الذي يركز على الابتكار والاستدامة

تشريعات بيئية متقدمة

تم تطوير إطار قانوني شامل لحماية البيئة، بما في ذلك نظام البيئة، الذي يهدف إلى الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية

المشاريع البيئية

تم تنفيذ العديد من المشاريع البيئية مثل مشروع "استعادة الغطاء النباتي" الذي يهدف إلى زراعة ملايين الأشجار لمكافحة التصحر وتحسين جودة الهواء

التعاون الدولي

تسعى المملكة إلى التعاون مع منظمات دولية ومبادرات عالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ، مما يعزز من جهودها لحماية البيئة

النتائج

تحسين جودة الهواء والمياه

أدت السياسات البيئية إلى تحسين جودة الهواء في بعض المناطق، وتقليل مستويات التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية

زيادة استخدام الطاقة المتجددة

حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري

التوعية البيئية

تعزيز الوعي البيئي من خلال حملات توعوية ومبادرات تعليمية في المدارس والمجتمعات المحلية

فهم كيفية ظهور الفساد الإداري: السؤال المهم الذي تطرق له الباحث هو كيفية ظهور الفساد الإداري وهي تتمحور في عدة نقاط شخصيه او عوامل محيطه. نقص الكفاءه عامل رئيسي لظهور الفساد وغياب الشفافيه وعدم وجود جودة مراقبه في المؤسسات يعزز الفساد الاداري. الفقر و البطاله تعتبر من العناصر الرئيسيه في تفشي الفساد اذ ان تفاوت الثروات بين اطياف المجتمع قد يكون له اثر اذا كان الشخص غير كفؤ ان يلجأ للفساد الاداري دون مراعاة لمصالح الدوله او المؤسسه. ضعف القيم الأخلاقيه قد تسهم بشكل كبير في تفشس الفساد

حلول استراتيجية لمكافحة الفساد: عدة نقاط لتقديم حلول لمكافحة الفساد الاداري عن طريق تقديم تقارير اسبوعيه او شهريه حسب المتفق عليه للأداء والموارد المستخدمه لتحديد مدى نزاهة الاداره و الكشف على فساد الاداره ان وجدت. سن قوانين جديده لمكافحة الفساد ان لم تكن موجوده او تشريعها بفعاليه اذا كانت موجوده. تفعيل دور الهيئات الرقابيه و تفعيل دور الرقابيه و الجوده لضمان عدم وجود فساد اداري في المؤسسه. رفع الوعي للمجتمع و ادخال اخلاقيات العمل في المناهج الدراسيه او تنظيم ورش عمل تسهم بفعاليه لرفع مستوى الادراك لدى الفرد وتفعيل البحوث العلميه وتشجيع الكوادر الاكاديميه كجزء من الاعمال التطوعيه

دراسة حالة: حلول استراتيجية لمكافحة الفساد في سنغافورة

السياق

سنغافورة تُعتبر واحدة من أنجح الدول في مكافحة الفساد، حيث حققت تقدماً كبيراً في بناء نظام حكومي يتمتع بالشفافية والمساءلة. تعتمد استراتيجياتها على مجموعة من الحلول الفعالة التي ساهمت في تقليل الفساد بشكل ملحوظ.

الاستراتيجيات المتبعة

1. تشريعات صارمة

- قوانين مكافحة الفساد: أصدرت سنغافورة قوانين قوية لمكافحة الفساد، مثل قانون مكافحة الفساد لعام 1960، والذي يفرض عقوبات صارمة على مرتكبي الفساد.
- محاكم خاصة: تم إنشاء محاكم مختصة بالنظر في قضايا الفساد، مما يسهل سرعة البت فيها ويعزز الردع.

2. الهيئات الرقابية المستقلة

- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: تأسست هذه الهيئة لمراقبة الأنشطة الحكومية وضمان تطبيق القوانين المتعلقة بالفساد.
- التدقيق المستقل: يتم إجراء تدقيق دوري للجهات الحكومية من قبل هيئات مستقلة، مما يضمن الشفافية في استخدام الموارد.

3. تعزيز الشفافية

- فتح البيانات الحكومية: تقوم الحكومة بنشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات والمشاريع الحكومية على الإنترنت، مما يسهل على المواطنين مراقبة الأداء الحكومي.
- تقارير الأداء: تقديم تقارير دورية للمواطنين حول إنجازات الحكومة والمشاريع الممولة من الميزانية العامة.

4. التعليم والتوعية

- برامج التوعية العامة: تنظم الحكومة حملات توعية لتعريف المواطنين بمخاطر الفساد وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي ممارسات فاسدة.

- التعليم في المدارس: إدخال موضوع الأخلاقيات وقيم النزاهة في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي بين الأجيال الجديدة.

5. استخدام التكنولوجيا

- التحول الرقمي: اعتمدت الحكومة على أنظمة إلكترونية في تقديم الخدمات الحكومية مما قلل من فرص الفساد في المعاملات الحكومية.
- الرقابة الإلكترونية: استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية لمراقبة الأنشطة الحكومية بشكل فعال.

6. التعاون الدولي

- المشاركة في الاتفاقيات الدولية: انضمت سنغافورة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، مما يعزز من التزامها بمعايير النزاهة العالمية.
- تبادل الخبرات: تستفيد سنغافورة من تجارب الدول الأخرى وتشارك خبراتها في مجال مكافحة الفساد.

النتائج

- تصنيف منخفض للفساد: صنفت سنغافورة كواحدة من أقل الدول فسادًا في العالم وفقًا لتقارير منظمة الشفافية الدولية.
- تحسين الخدمات الحكومية: ساهمت الاستراتيجيات المتبعة في تحسين جودة الخدمات الحكومية وزيادة ثقة المواطنين في الحكومة.
- نمو اقتصادي مستدام: أدى القضاء على الفساد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.

دور التكنولوجيا في الحد من الفساد الإداري: يعد دور التكنولوجيا مهما جدا حيث يساهم في الحد من الفساد الإداري من خلال المنصات الإلكترونية وتقديم سرعة الوصول للمعلومة وسرعة الخدمة والجودة المقدمة والمنصات الإلكترونية دور فعال جدا من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات الحكومية اذ لا يمكن تجاهلها. تطوير و الاعتماد على المنصات الإلكترونية التي من خلالها تتيح للمواطن ان يتقدم بشكوى فساد اداري وتكون تحت مراقبه

صارمه ومراجعته شفافة تحد من خطر الفساد الإداري كما ان المنصات تعزز سرعة الوصول للبيانات من خلالها تعزز ثقة المواطن والتفاعل مع المجتمع

دراسة حالة: دور التكنولوجيا في الحد من الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية
السياق

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات متعلقة بالفساد الإداري، مما يؤثر على التنمية والاقتصاد. استجابةً لهذه التحديات، قامت الحكومة بتبني مجموعة من الحلول التكنولوجية لتعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد.

الاستراتيجيات المتبعة

1. تحول الخدمات الحكومية إلى الرقمية

- منصة "أبشر": تتيح هذه المنصة للمواطنين والمقيمين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مما يقلل من الحاجة للتعاملات الشخصية ويقلل فرص الفساد.

2. البيانات المفتوحة

- البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة: أطلقت الحكومة هذه البوابة لتوفير معلومات دقيقة وشفافة عن الميزانيات، والمشاريع، والقرارات الحكومية، مما يعزز الرقابة الشعبية.

3. تطبيقات الإبلاغ عن الفساد

- تطبيق "بلاغ": يتيح هذا التطبيق للمواطنين الإبلاغ عن أي حالات فساد أو تجاوزات بسهولة وأمان. يتم تقديم البلاغات بشكل مجهول، مما يشجع المواطنين على الإبلاغ.

4. تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

- تحليل البيانات الكبيرة: تستخدم الحكومة تقنيات تحليل البيانات للكشف عن الأنماط المشبوهة في المعاملات المالية، مما يساعد على الكشف المبكر عن الفساد.

5. تكنولوجيا البلوك تشين

- نظام الشراء الإلكتروني: تم تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين في نظام الشراء الحكومي، مما يضمن تسجيل كل معاملة بشكل آمن وشفاف.

النتائج

1. زيادة الشفافية

- أدت الاستراتيجيات التكنولوجية إلى تحسين مستوى الشفافية في العمليات الحكومية، مما ساعد على تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة

2. تحسين فعالية الخدمات الحكومية

- ساهم التحول الرقمي في تسريع الإجراءات الحكومية وتقليل الفساد في المشتريات الحكومية.

3. تفاعل أفضل مع المواطنين

- زادت نسبة المواطنين الذين يشاركون في الإبلاغ عن الفساد، حيث أصبحت المنصات الرقمية أكثر سهولة وفعالية

الخلاصة

تظهر دراسة الحالة في المملكة العربية السعودية كيف يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا أساسيًا في الحد من الفساد الإداري. من خلال تحويل الخدمات الحكومية إلى الرقمية، وتعزيز الشفافية عبر البيانات المفتوحة، وتطبيق حلول مبتكرة مثل تكنولوجيا البلوك تشين، استطاعت الحكومة تحقيق نتائج إيجابية في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

جدول (1-5): توصيات عملية لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز التنمية المستدامة

التوصيات	الحدث	النتائج
1. تعزيز الشفافية	فتح البيانات الحكومية ونشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات والمشاريع العامة.	زيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين.
2. تحسين الخدمات الرقمية	تطوير منصات إلكترونية تسهل الوصول إلى الخدمات الحكومية وتقليل التفاعل المباشر.	تقليل الفساد وزيادة كفاءة الإجراءات الحكومية.
3. التدريب والتطوير	توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين الحكوميين في مجالات الإدارة والحوكمة الرشيدة.	رفع مستوى الكفاءة والاحترافية في العمل الحكومي.
4. تعزيز التعاون بين القطاعات	إنشاء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لدعم التنمية المستدامة.	تحسين جودة الخدمات وزيادة الابتكار.
5. تشجيع المشاركة المجتمعية	تنظيم فعاليات وحملات لتعزيز الوعي والمشاركة من قبل المواطنين في اتخاذ القرار.	زيادة المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة.
6. استخدام التكنولوجيا الحديثة	اعتماد تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحسين الإدارة ومراقبة الأداء.	تعزيز الفعالية وتقليل الفساد.
7. تقليل البيروقراطية	مراجعة الإجراءات الحكومية لتبسيطها وتقليل عدد الخطوات اللازمة لإنجاز المعاملات.	تسريع الإجراءات وتحسين تجربة المواطن.
8. قياس الأداء	تطوير مؤشرات أداء واضحة لتقييم فعالية البرامج والسياسات الحكومية.	تحسين التخطيط واتخاذ القرارات.
9. دعم الابتكار	إنشاء حوافز لتشجيع الابتكار في القطاع العام ودعم المبادرات الجديدة.	تعزيز التنمية المستدامة من خلال حلول مبتكرة.
10. الالتزام بالمبادئ البيئية	تنفيذ سياسات بيئية تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة.	تحسين جودة الحياة والحفاظ على البيئة.

-تساؤلات الدراسة-

إن المحور الرئيسي لفهم وتحليل وتحديد مدى تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة، وكذلك لتقديم نتائج وحلول للقضاء على الفساد الإداري وضمان بيئة مستدامة فعالة، هي الأسئلة العديدة التي تطرحها هذه الدراسة من أجل فهم تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة من جميع جوانب الفساد الإداري والمستدام. تطور

1. كيف يؤثر الفساد الإداري على التوسع الاقتصادي؟

2. كيف تتأثر العدالة الاجتماعية بالفساد الإداري؟

3. كيف يؤثر الفساد الإداري على التنمية البيئية المستدامة وحماية البيئة؟

4. كيف ينتشر الفساد الإداري، وما هي المتغيرات والأسباب المساهمة فيه؟

5. كيف يمكن للحكومة الأفضل أن تقلل من الفساد الإداري؟

6. كيف تساهم التكنولوجيا في الحد من الفساد الإداري؟

7. كيف يمكن أن تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد الإداري؟

8. ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفساد؟

9. ما هي العقوبات التي تواجهها الدول في مكافحتها للفساد الإداري؟

10. كيف يؤثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة على المدى الطويل؟

من خلال فهم هذه الاسألة و دراسة ابعادها و الاجابه عليها بكل دقه ووضوح ومحاولة الوصول الى السبب الرئيسي والاسباب المساعدة للوصول للفساد الاداري نجد انفسنا قد وصلنا الى السبب الرئيسي والقضاء عليه للنعم في بيئة مستدامة وعدم تكراره مستقبلا

- فروض الدراسة

من خلال الفروض الموضوعه بناء على بعض الفرضيات قد تسهم بتقديم مفهوم شامل لأثر الفساد الاداري على التنمية المستدامة والعمل على حلها

الفرض الأول: الفساد الإداري يعيق النمو الاقتصادي المستدام
1. الفساد الاداري يسعى لتبديد الموارد الماليه واستخدامها من الصالح العام الى الصالح الخاص والذي من خلاله يتم هدر الموارد الماليه في تبطيه مشاريع التنميه او عدم جودتها

جدول (1-6): تأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي المستدام

البند	الوصف	التأثير على النمو الاقتصادي
1. هدر الموارد المالية	الفساد يؤدي إلى استخدام غير فعال للموارد العامة، مما يقلل من استثمارها في المشاريع التنموية.	تقليل القدرة على توفير البنية التحتية والخدمات.

البند	الوصف	التأثير على النمو الاقتصادي
2. زيادة تكلفة المشاريع	الفساد يساهم في تضخيم تكلفة المشاريع الحكومية من خلال الرشاوى والعمولات.	تقليل العائد على الاستثمار وزيادة الدين العام.
3. عدم العدالة الاجتماعية	الفساد يساهم في تركيز الثروة في أيدي قلة، مما يزيد من فجوة عدم المساواة.	تقليل فرص التنمية للشرائح الأكثر فقراً.
4. تآكل ثقة المستثمرين	الفساد يخلق بيئة غير موثوقة، مما يقلل من جاذبية الدولة للاستثمار المحلي والأجنبي.	انخفاض الاستثمارات وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي.
5. تشويه المنافسة	الفساد يؤدي إلى خلق ظروف غير عادلة في السوق، حيث تفضل الشركات المرتبطة بالفساد.	تراجع الابتكار والمنافسة الصحية في السوق.
6. إعاقة الإصلاحات الاقتصادية	الفساد يعوق جهود الحكومة لإجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية للنمو المستدام.	تباطؤ في تحقيق الأهداف التنموية.
7. تدهور جودة الخدمات العامة	الفساد يؤثر سلباً على جودة التعليم والصحة والبنية التحتية.	يؤثر على القوة العاملة وإنتاجية الاقتصاد.
8. زيادة الفقر والبطالة	الفساد يعزز من الفقر ويؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، حيث تُهدر الفرص الاقتصادية.	تقليل الدخل العام وتأثير سلبي على الاستهلاك.

الفرض الثاني: الفساد الإداري يعزز عدم المساواة الاجتماعية ويزيد من الفقر

الفساد الإداري يسبب في تفشي الفقر و عدم الترابط بين المجتمع وفقدان الثقة بالمجتمعات من خلال اهدار الاموال العامه والمحسوبيه وفقدان البعض للخدمات الاساسيه كالتعليم و الصحة

جدول (1-7): تأثير الفساد الإداري على عدم المساواة الاجتماعية والفقر

البند	الوصف	التأثير على عدم المساواة والفقر
1. هدر الموارد العامة	يؤدي الفساد إلى سوء استخدام الموارد المالية العامة، مما يعيق الخدمات الأساسية.	يفاقم الفقر بسبب نقص الخدمات مثل التعليم والصحة.
2. تركيز الثروة	يساهم الفساد في تراكم الثروات في أيدي قلة، مما يزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء.	يعزز من عدم المساواة الاجتماعية.
3. نقص الفرص الاقتصادية	الفساد يعيق فرص العمل والنمو الاقتصادي للشرائح الفقيرة، مما يحد من إمكانياتهم.	يزيد من معدلات البطالة والفقر.
4. تقليص الاستثمارات	البيئة الفاسدة تجعل المستثمرين يتجنبون الاستثمار في المناطق الفقيرة.	يساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية السلبية.
5. ضعف الخدمات العامة	يؤثر الفساد سلبًا على جودة الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية.	يؤدي إلى زيادة الفقر والجهل.
6. ضعف المساءلة	قلة الشفافية في الأنشطة الحكومية تؤدي إلى عدم محاسبة المسؤولين عن سوء الإدارة.	يعزز من استمرارية الفساد ويزيد من عدم المساواة.
7. تفشي الفساد في المساعدات	الفساد يؤثر على توزيع المساعدات الحكومية، مما يحرم الفئات الأكثر احتياجًا من الدعم.	يزيد من تفاقم الفقر ويعمق الهوة الاجتماعية.
8. فقدان الثقة في المؤسسات	يسبب الفساد فقدان الثقة في الحكومة والمؤسسات، مما يؤدي إلى تآكل القيم الاجتماعية.	يؤدي إلى تفشي الفقر وغياب المساواة في الفرص.

الفرض الثالث: الفساد الإداري يؤدي إلى تدهور البيئة ويعيق التنمية البيئية المستدامة.

تجاهل التشريعات البيئية والأنظمة الموضوعه من قبل الدولة للحفاظ على البيئة يعتبر نوع من انواع الفساد الاداري وتجاهل الانظمه البيئيه احد مسببات تلوث الهواء والمياه و بالتالي فقد تكون له اثار سلبيه على البيئة المحيطه و على التنمية المستدامه

جدول (1-8): تأثير الفساد الإداري على البيئة والتنمية البيئية المستدامة

البند	الوصف	التأثير على البيئة والتنمية المستدامة
1. تدمير الموارد الطبيعية	الفساد يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد مثل الغابات والمياه، مما يضر بالنظم البيئية.	يساهم في تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي.
2. تفشي الفساد في المشاريع البيئية	المشاريع البيئية قد تتعرض للرشاوى والتلاعب، مما يقلل من فعاليتها وجودتها.	يعيق تحقيق الأهداف البيئية المستدامة.
3. عدم الالتزام بالتشريعات	الفساد يمكن أن يؤدي إلى عدم تطبيق القوانين البيئية، مما يساهم في التلوث وتدهور البيئة.	يزيد من مشاكل التلوث ويؤثر سلباً على صحة الإنسان.
4. قلة الاستثمار في البيئة	البيئات الفاسدة تقلل من الاستثمارات في مشاريع التنمية المستدامة.	يؤدي إلى تفاقم الأزمات البيئية وعدم الاستدامة.

البند	الوصف	التأثير على البيئة والتنمية المستدامة
5. غياب الشفافية في القرارات	قلة الشفافية في اتخاذ القرارات البيئية تعني أن المشاريع قد تُعطى الأولوية لأسباب غير سليمة.	يقلل من فعالية الاستراتيجيات البيئية.
6. تآكل الثقة في المؤسسات	تزايد الفساد يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات المسؤولة عن حماية البيئة.	يزيد من ضعف التعاون المجتمعي في المبادرات البيئية.
7. تراجع الوعي البيئي	الفساد يعوق البرامج التعليمية والتوعوية المتعلقة بالحفاظ على البيئة.	يؤدي إلى قلة الوعي والاهتمام بالقضايا البيئية.
8. التأثير على صحة المجتمعات	تدهور البيئة نتيجة الفساد يؤثر بشكل مباشر على صحة المجتمعات المحلية.	يزيد من معدلات الأمراض ويؤثر على جودة الحياة.

الفرض الرابع: دور التكنولوجيا في الحد من الفساد الإداري

للتكنولوجيا دور فعال في مكافحة الفساد الإداري من خلال إطلاق المنصات الإلكترونية التي تتيح للمواطن سهولة الوصول للمعلومات وسهولة الشكوى في حال هناك فساد إداري وسرعة الاستجابة تسهم من مكافحة الفساد الإداري وتعزيز التنمية المستدامة

جدول(1-9): دور التكنولوجيا في الحد من الفساد الإداري

البند	الوصف	التأثير على الفساد الإداري
1. التحول الرقمي للخدمات	تحويل الخدمات الحكومية إلى منصات إلكترونية يسهل الوصول إليها.	تقليل الحاجة للتفاعل الشخصي، مما يقلل فرص الفساد.
2. البيانات المفتوحة	نشر البيانات الحكومية بشكل مفتوح لتعزيز الشفافية والمساءلة.	يمكن المواطنين من مراقبة الأداء الحكومي والإبلاغ عن الفساد.
3. تطبيقات الإبلاغ عن الفساد	تطوير تطبيقات تتيح للمواطنين الإبلاغ عن حالات الفساد بسهولة و anonymously.	زيادة نسبة الإبلاغ عن الفساد وتعزيز المساءلة.
4. استخدام البلوك تشين	تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين في المعاملات الحكومية لضمان الشفافية وسلامة البيانات.	يمنع التلاعب بالبيانات ويعزز الثقة في العمليات الحكومية.
5. تحليل البيانات الكبيرة	استخدام تحليل البيانات لاكتشاف الأنماط غير العادية التي تشير إلى الفساد.	يساعد في الكشف المبكر عن حالات الفساد.
6. التعليم الإلكتروني	توفير برامج تدريبية عبر الإنترنت للموظفين لتعزيز الوعي بمكافحة الفساد.	يزيد من كفاءة العاملين ويعزز من قدراتهم على التعامل مع الفساد.
7. أنظمة إدارة الشكاوى	إنشاء أنظمة إلكترونية لمتابعة الشكاوى والملاحظات حول الخدمات الحكومية.	يسهل متابعة الشكاوى ويعزز من الشفافية.
8. تحسين الرقابة المالية	استخدام التكنولوجيا لتحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي وإدارة الميزانيات.	يقلل من فرص الفساد في المعاملات المالية

-النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

شكلت نظرية الفساد الإداري ونظرية الحكم الرشيد الأساس النظري لفهم هذه الدراسة وتحليلها للعلاقة بين الفساد الإداري والتنمية المستدامة. تظهر هذه النظريات كيف يمكن للممارسات الفاسدة أن تؤثر على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ، وبالتالي على أهداف التنمية المستدامة عبر مجموعة من المجالات. سنوجز كل نظرية مستخدمة في الدراسة بالتفصيل:

1. نظرية الحوكمة الرشيدة

(Good Governance Theory) واحدة من النظريات الأساسية في التحقيق في العلاقة بين التنمية المستدامة والفساد الإداري هي نظرية الحكم الرشيد. من أجل ضمان التنمية المستدامة ، تسلط هذه النظرية الضوء على أهمية الإدارة الفعالة والمساءلة والشفافية في المؤسسات الحكومية. ويكفل الحكم الرشيد ثلاثة مكونات رئيسية:

- الشفافية: التأكد من أن جميع العمليات الحكومية شفافة وتخضع لعمليات التدقيق.
 - ضمان المساءلة من خلال تحميل الحكومة وممثليها المسؤولية عن أفعالهم.
 - العدالة: التخصيص العادل والمفتوح للفرص والموارد لجميع فئات المجتمع.
- وتتدخل هذه المكونات بشكل مباشر بسبب الفساد الإداري، مما يؤدي إلى ممارسات غير عادلة وغير شفافة تجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب الحد من الفساد وتحقيق الاستدامة تعزيز الحكم الرشيد.

الاستفادة من النظرية:

من خلال دراسة دور المؤسسات الحكومية في منع الفساد، تستخدم هذه النظرية في البحث لإظهار كيفية تأثير الفساد الإداري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والنهوض بالعدالة الاجتماعية.

2. نظرية الفساد

الهدف من نظرية الفساد الإداري هو فهم طبيعة الفساد وكيفية تأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأداء الحكومي. ووفقا للنظرية، يقلل الفساد من فعالية وكفاءة العمليات الحكومية، وله تأثير ضار على توزيع الموارد، ويخفض مستوى الخدمات العامة مثل البنية التحتية، وحماية البيئة، والرعاية الصحية، والتعليم.

ولأن الفاسدين يستفيدون من الموارد العامة على حساب الفئات الأضعف والمهمشة، فإن الفساد يديم ويزيد من عدم المساواة الاجتماعية. وهذا يقوض ثقة الجمهور في الحكومة، ويعوق النمو المستدام ويحافظ على الفقر.

تطبيق النظرية: سيتم استخدام هذه النظرية لدراسة كيفية تأثير الفساد الإداري على العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، وكذلك لفهم كيفية تأثير الفساد

3. نظرية التنمية المستدامة

وفقا لنظرية التنمية المستدامة ، يجب أن تكون العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة والنمو الاقتصادي متوازنة. تقوم هذه النظرية على رؤية شاملة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحالية دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر. ومن أهم الأمور التي تعيق التنمية المستدامة هو الفساد الإداري، الذي يسبب التدهور البيئي، وإساءة استخدام الموارد الطبيعية، وتدهور الأنظمة البيئية، وكل ذلك له تأثير سلبي على العدالة الاجتماعية واستدامة النمو الاقتصادي.

التطبيق النظري: ستركز الدراسة على آثار الفساد الإداري على الاقتصاد والمجتمع والبيئة - الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك ، سينظر في أهمية الانفتاح والحكم السليم.

4. نظرية اقتصاديات الفساد

وفقا لنظرية اقتصاد الفساد ، فإن الفساد ظاهرة اقتصادية يمكن فحصها من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية التقليدية. وتزعم هذه النظرية أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تشويه الأسواق ورفع تكاليف المعاملات، مما يثبط بدوره الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية. علاوة على ذلك ، تساعد هذه النظرية في توضيح كيف يؤدي الفساد إلى تخصيص الموارد بشكل غير فعال ، مما يؤدي إلى إنفاق الموارد على مشاريع لا طائل من ورائها أو منخفضة القيمة.

سيتم تطبيق النظرية في البحث لدراسة الطرق التي يؤثر بها الفساد على الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك مشاريع التنمية والاستثمارات ، وكيف يمكن أن يعيق ذلك التنمية المستدامة.

ربط النظريات

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل للطرق التي يؤثر بها الفساد الإداري على التنمية المستدامة من زوايا متنوعة من خلال دمج نظريات الحكم الرشيد والفساد الإداري والتنمية المستدامة واقتصاد الفساد. من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، تقدم هذه النظريات إطاراً قوياً لفهم العناصر المؤثرة على الفساد واستراتيجيات مكافحته.

ختاماً

من أجل تحسين الأداء الإداري وتحقيق التنمية المستدامة، تعد النظم والمؤسسات الحكومية ضرورية للحد من الفساد وزيادة المساءلة والشفافية. وبالتالي، من أجل الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة، فإن الإصلاح المؤسسي وتشجيع الحكم الرشيد أمران أساسيان.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

-مقدمة

الفساد الإداري قضيه رئيسيه يجب الالتفات لها ويحل التعامل معها ويجب اخذها بجديه واتلعمل معها بجديه لأن الفساد الاداري احد اكبر القضايا التي تواجهها الدول في جميع العصور والفساد الاداري اكبر عقبات التنمية المستدامه. دراسة العلاقه بين الفساد الاداري و تأثيره على التنمية المستدامه ومعالجته يهدف الى تعزيز نمو الدوله ويساهم في تعزيز ثقافة اخلاقيات العمل ونزاهة العمل لهذه الدوله و بالتالي يؤثر ايجابا على مؤسساتها و يمنح تنميه مستدامه.

الفساد الاداري يعرف على انه استخدام خاطئ لصلاحيات المنصب الممنوح له وهذه السلوكيات الخاطئه تؤثر بالسلب على الموارد العامه مما تؤدي الى تحويلها من الصالح العام الى الصالح الخاص وضياع فرصة استخدامها في وجهها الصحيح وتعطيل التنمية. للفساد الاداري عدة اشكال منها استخدام سوء السلطه في تغيير والتلاعب في المناقصات و تعطيل التوظيف من خلال استخدام المحسوبيات و الرشوه وكل هذه السلوكيات غير الاخلاقيه تؤدي الى تعطيل التنمية في المؤسسات الحكوميه و على صعيد اخر تأثير جودة الحياه.

اخذ موضوع الفساد الاداري محور اهتمام لعدد من الباحثين و ركزت الدراسات الى الاسباب التي ادت الى الفساد الاداري على انها متعدده ومعقده في نفس الوقت. في دراسه اجراها الباحث هاملتون في عام 2010 " أن الأسباب الاقتصادية مثل الفقر وارتفاع معدلات البطالة تعد من العوامل المحفزة للفساد الإداري، حيث يسعى الأفراد لتحقيق مصالح شخصية من خلال استغلال مناصبهم. كما تساهم العوامل الاجتماعية والثقافية في انتشار الفساد، خاصة في المجتمعات التي تكون فيها مفاهيم المحسوبية والتوريث العائلي للمناصب قوية، مما يعزز من الفساد الإداري على مستوى المؤسسات."

اهتم الباحث سميث عام 2012 في دراسة اثر الفساد الاداري على الصعيد الاجتماعي حيث بين في بحثه " أن الفساد يعزز من الفجوات الاجتماعية ويزيد من معدلات الفقر، حيث تزداد الموارد التي يفترض أن تُخصص للفئات الفقيرة أو الضعيفة في المجتمع، لتذهب بدلاً من ذلك إلى جيوب المسؤولين الفاسدين. كما أن الفساد يؤدي إلى ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يُضعف من قدرة الحكومة على تنفيذ برامج اجتماعية موجهة إلى الفئات الأكثر احتياجاً."

ايضا في في دراسته اجراها الباحث جونسون وهايت عام 2014 من خلال بحثه على تأثير الفساد الاداري على الصعيد الاجتماعي حيث اضاف في بحثه " أن الفساد يساهم في تقشي التمييز الاجتماعي، حيث يُفضّل المسؤولون الفاسدون منح فرص العمل أو المشاريع للأشخاص المتورطين معهم في الفساد، مما يزيد من التفاوت الاجتماعي ويؤثر سلباً على استقرار المجتمعات."

-الدراسات السابقة

الفساد الاداري على التنمية المستدامة اخذ حيز كبير من البحوث العلميه السابقه حيث انه من اكبر العوائث التي ادت الى تعطيل التنيه و ادت الى تدهور الحياه الاجتماعى في مختلف المجالات سواء كانت اقتصاديه او اجتماعيه او ما الى ذلك حيث تم جمع قدر كبير من تلك البحوث وتلخيصها فيما يلي:

(1998) "R. Tanzi": دراسة "الفساد الإداري وأثره على النمو الاقتصادي" - الكاتب 1.

- المحتوى: تناولت هذه الدراسة علاقة الفساد الإداري بتباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وجدت الدراسة أن الفساد يعيق استثمار الموارد المالية في المشاريع التنموية، كما يقلل من فعالية السياسات الحكومية.
- النتائج: أكدت الدراسة أن الفساد يحد من فرص جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ويؤدي إلى تراجع في الكفاءة الاقتصادية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- التطبيق على التنمية المستدامة: ساهمت الدراسة في تأكيد أن التنمية المستدامة تعتمد بشكل كبير على استخدام الموارد بشكل كفء، وهو ما يعيقه الفساد الإداري.

2. "Shleifer & Vishny": الكاتب - "Impact of Corruption on Social Development" دراسة 2. (1993)

- المحتوى: درست هذه الدراسة تأثير الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات العامة.
- النتائج: أظهرت الدراسة أن الفساد يؤدي إلى تقشي اللامساواة الاجتماعية، ويعرقل تقديم الخدمات الأساسية، مما يزيد من معدلات الفقر ويؤثر بشكل سلبي على رفاهية المواطنين.
- التطبيق على التنمية المستدامة: تسهم هذه الدراسة في فهم كيفية تأثير الفساد على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، مثل العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

3. الكاتب - "The Effect of Corruption on Environmental Sustainability" دراسة 3. (2007) "Meier"

- المحتوى: فحصت هذه الدراسة العلاقة بين الفساد الإداري وحماية البيئة. وقد تناولت كيف أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، مثل قطع الأشجار غير القانوني أو تلوث المياه.
- النتائج: خلصت الدراسة إلى أن الفساد يقلل من قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات البيئية بشكل فعال، مما يؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الطبيعية.

- التطبيق على التنمية المستدامة: تسلط الدراسة الضوء على الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، حيث يعوق الفساد تنفيذ السياسات التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحقيق التنوع البيولوجي.

4. دراسة "Corruption and Governance: Theoretical Approaches and Empirical Evidence" (2007) الكاتب: "Lambsdorff"

- المحتوى: تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الفساد والإدارة الحكومية، وكيف أن الفساد يضعف من الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية.
- النتائج: أكدت الدراسة أن الفساد يساهم في تقويض النظام السياسي ويعوق بناء المؤسسات الحكومية القوية، ما ينعكس على جودة الحكم وفعالية السياسات التنموية.
- التطبيق على التنمية المستدامة: تناولت الدراسة كيفية تأثير ضعف الحوكمة الرشيدة على عرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تدني فعالية الأنظمة السياسية والإدارية.

5. الكاتب: "The Role of Governance in Economic Development" دراسة (2004) "Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi"

- المحتوى: تناولت هذه الدراسة تأثير الحوكمة الرشيدة على النمو الاقتصادي والتحديات التي يواجهها الفساد الإداري في العديد من البلدان.
- النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الفساد يشوه آليات السوق ويقلل من الفرص الاقتصادية.
- التطبيق على التنمية المستدامة: أبرزت الدراسة أن مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية يمكن أن يساهم في تحسين التنمية المستدامة من خلال تحسين فعالية السياسات الحكومية.

6. الكاتب: "Corruption and Economic Growth" دراسة (1995) "Mauro"

- المحتوى: استكشفت الدراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وأكدت أن الفساد الإداري له تأثير سلبي على الإنتاجية الاقتصادية.
- النتائج: أظهرت الدراسة أن الفساد يعزز من البيروقراطية غير الفعالة، ويقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد، مما يعوق تحقيق النمو المستدام.
- التطبيق على التنمية المستدامة: أظهرت الدراسة أن النمو المستدام يتطلب بيئة خالية من الفساد لتمكين الاقتصاد من العمل بشكل فعال ومستدام.

7. الكاتب: "The Influence of Corruption on Foreign Direct Investment" دراسة (2000) "Wei"

- المحتوى: بحثت هذه الدراسة في تأثير الفساد الإداري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- النتائج: أكدت الدراسة أن الفساد يؤدي إلى تقليل جاذبية البلدان للمستثمرين الأجانب بسبب انعدام الشفافية وعدم وجود بيئة قانونية مستقرة.
 - التطبيق على التنمية المستدامة: يسهم انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من القدرة على تمويل المشاريع التنموية الكبيرة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
8. Bertot et al. (2010) الكاتب - "The Role of Technology in Reducing Corruption" دراسة
- المحتوى: تناولت هذه الدراسة دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد وتحسين الشفافية في الحكومة من خلال تقنيات مثل الحكومة الإلكترونية.
 - النتائج: خلصت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يقلل بشكل كبير من فرص الفساد الإداري عن طريق تحسين الشفافية والمساءلة.
- التطبيق على التنمية المستدامة: أظهرت الدراسة أن تحسين الحوكمة من خلال التكنولوجيا يعزز من قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تنموية مستدامة"

-الإطار النظري

الفساد الإداري من أكبر التحديات التي تواجهها الدول والمؤسسات في جميع انحاء العالم في اوجه الفساد الإداري المتعدده سواء كانت رشوه او سوء استخدام سلطه او تعطيل الوظائف او استخدام المحسوبيات سواء كانت من دافع ضعف قيم اخلاقيه او سلوك مشين. في كل اوجه الفساد الإداري فإنه العقبة التي تعطل التنمية المستدامة واهدار الموارد العامه لتحقيق غايه شخصيه في غير محلها وفي مكاسب غي اخلاقيه على سبيل الصالح العام.

لقد عرف الفساد الاداري الباحث بيترسون عام 2009 على انه " الاستفادة الشخصية من قبل المسؤولين الحكوميين من خلال تجاوز القوانين والأنظمة التي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة وهو يشمل أنواعًا مختلفة من الممارسات، مثل الرشوة، المحسوبية، التلاعب بالمناقصات، سوء استخدام الموارد العامة، وغيرها".

وفي دراسته اجراها الباحث لارسون وفولر عام 2014 حيث بينت ان " أن الفساد يؤدي إلى تزايد التكاليف الاقتصادية، ويمنع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية. حيث يفضل المستثمرون البيئة الشفافة والمستقرة التي يمكن التنبؤ بها، بينما الفساد يقوض هذه الاستثمارات ويزيد من تكلفة القيام بالأعمال التجارية"

انخفاض الاقتصاد و ارتفاع معدلات البطالة و تفشي الفقر وارتفاع معدلات الجرائم و دمار البنية التحتية للدولة من اهم التأثيرات الرئيسيه للفساد الاداري على التنمية المستدامة اقتصاديا و اجتماعيا حيث ان الفساد الاداري لا يؤثر فقط على التنمية الاقتصادية فهو يمتد ايضا على البيئه المجتمعيه فجميع الحق في الحصول التعليم الجيد والرعايه الصحيه اللازمه. الفساد الاداري يوسع الفجوه بين اطياف المجتمع و يعزز في اللا مساواه كما ان الباحث بيركنز ركز على الفساد الاداري من الناحيه الاجتماعيه حيث بين في بحثه " إلى أن الفساد يؤدي إلى تعزيز التمييز في توزيع الفرص، مثل الحصول على تعليم جيد أو رعاية صحية، وهو ما يفاقم من الفجوات الاجتماعية بين الفئات الأكثر احتياجًا والفئات التي تتمتع بالوصول إلى الموارد"

الفساد الإداري له أيضا عواقب بيئية وخيمة حيث أن التراخي في تطبيق الإرشادات البيئية و الالتزامات الدولية تجاه البيئة يعد فسادا إداريا يدهور الموارد الطبيعية و يسبب تلوث الهواء و تلوث المياه.

دراسة حالة افتراضية: فساد إداري في إدارة الموارد المائية

المقدمة

تتناول هذه الدراسة حالة فساد إداري في إدارة الموارد المائية في إحدى الدول النامية، حيث أسفر الفساد عن آثار بيئية خطيرة.

المحتوى

- **الخلفية:** في ظل نقص الموارد المائية، تم إنشاء هيئة حكومية مسؤولة عن إدارة المياه وتوزيعها بشكل عادل. لكن الفساد الإداري في الهيئة أدى إلى تدهور جودة المياه وتوزيع غير عادل للموارد.
- **الممارسات الفاسدة:**
 - **الرشوة:** موظفون حكوميون قبلوا رشوى من شركات خاصة لتخصيص كميات أكبر من المياه لمشاريع صناعية، مما أدى إلى نقص المياه للمزارعين.
 - **التلاعب بالبيانات:** تم تزوير بيانات استهلاك المياه لتبرير تحويل المياه إلى مشاريع غير مستدامة، مثل بناء مصانع تلوث البيئة.

النتائج

- **تدهور البيئة:**
 - تلوث مصادر المياه بسبب الإفراط في استخدامها من قبل المشاريع الصناعية.
 - تدهور الحياة البحرية والبرية نتيجة لتقليل تدفق المياه إلى المناطق الطبيعية.
- **أثر اجتماعي:**

○ تقشي الفقر بين المجتمعات الزراعية التي تعتمد على المياه العذبة، مما أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية.

التوصيات

- تعزيز الشفافية: ضرورة إنشاء نظام لمراقبة توزيع الموارد المائية.
- إصلاحات قانونية: تطبيق قوانين صارمة ضد الفساد الإداري، بما في ذلك عقوبات رادعة.
- استخدام التكنولوجيا: تطوير نظام معلوماتي يراقب استهلاك المياه ويسجل البيانات بشكل شفاف.

الخاتمة

تظهر هذه الحالة كيف يمكن أن يؤدي الفساد الإداري في إدارة الموارد الطبيعية إلى آثار سلبية على البيئة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية لضمان الحوكمة الرشيدة وحماية البيئة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة.

منهجية البحث تعتبر جزء مهم يعتمد عليه البحث العلمي لتحديد دقة المعلومات والبيانات المستخدمة في هذا البحث العلمي. التحليل الكمي والتحليل النظري تقدم دراسته شامله وواضحه لمدى تأثير الفساد الاداري بكافة انواعه و استخداماته على التنمية المستدامة بكافة انواعها ايضا سواء كانت اقتصادية او اجتماعيه او بيئية او ما الى ذلك. من اجل محاربة الفساد الاداري لابد من الوصول الى بؤرة الفساد وللوصول الى بؤرة لابد من تقديم دراسته شامله تبين ابعاد الفساد الاداري من جميع جوانبه من خلال التحليل الكمي والنظري لتتعم الدولة بتنميته مستدامة التي خطت لها و طمحت لها في ذات الوقت.

يعتمد الباحث على منهجية دراسته وتحليلاتها من خلال التحليل الكمي و التحليل النظري للوصول الى النتيجة المرجوه عن طريق رؤيه شامله عن تأثير الفساد الاداري على التنمية المستدامة في جميع صور التنمية وفي جميع صور الفساد الاداري

جدول (1-3): يوضح التحليل الكمي والنظري لتأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة

البند	التحليل الكمي	التحليل النظري
البيانات والإحصائيات	يظهر العلاقة بين الفساد والتنمية CPI: مؤشر الفساد - زيادة الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض: النمو الاقتصادي - بنسبة 0.5% إلى 2 GDP تؤدي إلى CPI نقطة تراجع في: الاستثمار الأجنبي المباشر - انخفاض تدفقات الاستثمار بنسبة تصل إلى 5	-نظرية الحوكمة: الفساد يعوق الفعالية الحكومية. -نظرية التبادل الاجتماعي: الفساد يعزز المحسوبية ويعوق الاستجابة للاحتياجات.

البند	التحليل الكمي	التحليل النظري
نماذج التحليل	تظهر العلاقة السلبية بين الفساد والنمو: نماذج الانحدار - توضح التغيرات في الفساد والتنمية: تحليل البيانات الزمنية - عبر الزمن.	-الأبعاد الاقتصادية: الفساد يقلل كفاءة استثمار الموارد. -الأبعاد الاجتماعية: يعزز الفقر واللامساواة. -الأبعاد البيئية: يؤدي إلى تدهور البيئة وتجاوز القوانين.
الأبعاد	تأثير الفساد على النمو والكفاءة: الاقتصادية - تأثير الفساد على التعليم والصحة: الاجتماعية - تأثير الفساد على الموارد الطبيعية: البيئية -	-التحليل الشامل: العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة تشمل جميع الأبعاد.

من أجل إعطاء تحليل شامل ودقيق لعواقب الفساد الإداري والنظر في العوامل التي تؤثر على قدرة الحكومات والمؤسسات على التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التنمية المستدامة ، فإن منهجية البحث المستخدمة في هذا السياق أمر بالغ الأهمية.

. مشكلة البحث وأهدافه

"ما هو تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة؟" هو السؤال الأساسي للدراسة. للقيام بذلك ، سيتم تناول عدد من الأسئلة الفرعية ، بما في ذلك:

- ما هو تأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي المطرد على المدى الطويل؟
- ما هي العلاقة القائمة بين التخصيص العادل للموارد الاجتماعية والفساد الإداري؟
- كيف يؤثر الفساد الإداري على البيئة في الدول ذات المستويات العالية ؟

أدوات وتقنيات البحث لجمع البيانات

المصادر الأولية: أساس الدراسة هو مراجعة للبحوث السابقة والتقارير العالمية والإحصاءات الرسمية من المنظمات بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية. وستوفر هذه الموارد قاعدة بيانات شاملة عن انتشار الفساد في العديد من الدول وآثاره على التنمية.

المصادر الثانوية: الدراسات الاستقصائية المقدمة لنشطاء المجتمع المدني والاقتصاديين والعاملين في القطاع العام بهدف جمع المعلومات حول الممارسات الفاسدة في الجهات الحكومية وكيفية تأثيرها على مبادرات التنمية.

محاورات مع مختصين وممثلين عن الجهات الحكومية والمنظمات العالمية تركز على مكافحة الفساد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

دراسات الحالة: للتأكد من كيفية تأثير الفساد على التنمية المستدامة في مختلف الدول ، سيتم فحص دراسات حالة للدول ذات الظروف السياسية والاقتصادية المختلفة - سواء تلك التي لديها مستويات عالية من الفساد أو تلك التي قطعت خطوات واسعة في مكافحته.

العينة والسكان قيد الدراسة: سيتم اختيار مجموعة مختارة من الدول التي تظهر درجات متفاوتة من الفساد الإداري من كل من الدول الصناعية والناشئة. سيتم استخدام الفهرس لاختيار العينة.

تحليل البيانات والتقنيات الإحصائية: سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها من دراسات الحالة والدراسات الاستقصائية باستخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية. ومن بين الأدوات التي سيتم استخدامها:

- التحليل الوصفي: لفهم وتصنيف خصائص البيانات بشكل مباشر.
- التحليل الإحصائي: استخدام برامج إحصائية مثل SPSS أو Stata لتحليل البيانات الكمية من أجل اختبار الفرضيات والتحقيق في العلاقة بين التنمية المستدامة والفساد الإداري باستخدام طرق مثل التحليل المتعدد أو الانحدار الخطي.

الدراسة مهمة لأنها تقدم إطاراً تحليلياً شاملاً لفهم كيفية تأثير الفساد الإداري على تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول. كما تقدم الدراسة اقتراحات قابلة للتنفيذ يمكن تضمينها في اللوائح الحكومية لمكافحة الفساد والنهوض بخطط التنمية المستدامة.

-المنهجية وطرق البحث.

أحد أهم العوامل في تحديد نتائج أي دراسة علمية هو اختيار النهج الصحيح ، خاصة بالنسبة للتحقيقات المعقدة مثل تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة. من خلال اختيار الأدوات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها ، تعمل المنهجية كإطار يساعد الباحث في التخطيط لمراحل تحقيقه وتحقيق أهدافه. للحصول على فهم متكامل للظاهرة قيد الدراسة ، سيتم استخدام تقنية شاملة تمزج بين المناهج الكمية والنوعية في هذه الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في كيفية تأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من بين جوانب أخرى للتنمية المستدامة. نتيجة لذلك ، سيتم استخدام مجموعة متنوعة من تقنيات البحث ، مثل مراجعات الأدبيات والدراسات الاستقصائية والمقابلات وتحليل البيانات الكمية.

أدوات البحث

أ. أدوات الجودة

1. مراجعة الأدبيات (وثائقي): أولاً ، سيتم إجراء تحليل شامل للبحوث السابقة حول الفساد الإداري والتنمية المستدامة. بالإضافة إلى تحليل الأبحاث السابقة حول آثار الفساد في مختلف الدول ،

ستساعد هذه الدراسة في تحديد الفجوات البحثية وفهم النظريات التي تشرح العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة.

2. مقابلات شبه منظمة: سيتم إجراء مقابلات مع ممثلي الحكومة وأعضاء المنظمات غير الحكومية لمكافحة الفساد والباحثين الأكاديميين المتخصصين في الفساد الإداري والتنمية المستدامة. الغرض من هذه المقابلات هو جمع بيانات نوعية تتعلق بتجارب مختلف الدول في مكافحة الفساد وفهم العقوبات الفعلية التي يشكلها الفساد أمام التنمية المستدامة.

ب- أدوات القياس الكمي

1. 1. الاستبيانات: سيتم إجراء استطلاعات معمقة لمعرفة رأي عينة من العاملين الحكوميين ورجال الأعمال والمتخصصين الاقتصاديين حول آثار الفساد الإداري على النمو المستدام في مختلف الصناعات. ومن بين المواضيع التي تمت تغطيتها: الممارسات الفاسدة في القطاع العام.

ولضمان تنوع البيانات، سيتم إرسال الاستبيانات إلى عينة عشوائية من الدول ذات المستويات المختلفة من الفساد.

2. 2. التحليل الإحصائي للبيانات: سيتم استخدام برامج الكمية والتقنيات الإحصائية الأخرى. ويشمل ذلك تحليل البيانات الوصفية، مثل معرفة المتوسطات والانحرافات المعيارية، فضلاً عن التحليل التكاملي، مثل الانحدار أو التحليل المتعدد، بين متغيرات الفساد والتنمية المستدامة..

4. إجراءات البحث

1. مرحلة التخطيط والإعداد:

تحديد الفجوة البحثية والموضوع.

- 0 إنشاء إطار مفاهيمي وفرضيات بحثية حول التنمية المستدامة والفساد الإداري.
- 0 تحديد أفضل الأدوات لجمع البيانات، مثل الدراسات الاستقصائية والمقابلات.

2. مرحلة جمع البيانات:

تعد إجراء مقابلات مع المتخصصين والموظفين العموميين والمنظمات غير الحكومية إحدى الطرق لجمع البيانات النوعية. يتم جمع البيانات الكمية عن طريق إرسال استبيانات إلى مجموعة مختارة من الدول التي تتعامل مع قضايا الفساد الإداري. مراجعة الأدبيات: فحص الأبحاث السابقة لتطوير فهم شامل للموضوع.

-مجتمع البحث

تعرف المجموعة الكاملة التي يتم اختيار مجموعة فرعية (أو عينة) منها للدراسة باسم مجتمع البحث. تشكل الدول والهيئات الحكومية والمنظمات التي تتعامل مع عواقب الفساد الإداري وتعمل في مجال التنمية المستدامة المجتمع البحثي لهذه الدراسة التي تحاول التحقيق في "تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة". بتعبير أدق ، تبحث الدراسة في المجتمع المدني وقطاع الشركات والمؤسسات الحكومية في الدول ذات المستويات المختلفة من الفساد.

يتم تمثيل المتغيرات الأساسية في الدراسة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بكيفية تأثير الفساد على التنمية المستدامة من خلال عدد من الفئات داخل مجتمع البحث. من بين هذه الفئات:

- الدول الصناعية والنامية ممثلة بين الدول ذات الدرجات متفاوتة من الفساد الإداري.

- الوكالات الحكومية في هذه الدول التي تعمل على مبادرات التنمية المستدامة.
- تم اختيار العينة باستخدام مجموعة من المعايير التي تضمن تحقيق أهداف الدراسة والتمثيل العادل للمجتمع البحثي. من بين هذه المعايير:
- مستوى الفساد الإداري: تم اختيار مجموعة متنوعة من الدول، من تلك التي تتمتع بمستويات عالية من الشفافية إلى تلك التي لديها مستويات عالية من الفساد، لتعكس مجموعة واسعة من مستويات الفساد.
- الدور في التنمية المستدامة: من خلال مبادرات التنمية والسياسات الحكومية، تم اختيار الدول المشاركة بنشاط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- البيانات المتاحة: سواء من البحوث المحلية أو التقارير من المنظمات العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، تم تحديد البلدان التي تقدم بيانات جديرة بالثقة حول الفساد الإداري ومؤشرات التنمية المستدامة.
- الخصوصية الجغرافية والسياسية: لضمان أن تكون الدراسة شاملة من حيث التنوع الجغرافي والسياسي ، تضم العينة دولاً من عدة قارات .

-حدود البحث

أحد أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الدراسة ومدىها هو حدودها الجغرافية. يشير إلى المعايير المستخدمة لتحديد معايير الدراسة ، مثل الوقت والموقع والموضوع والعينة ، بالإضافة إلى جوانب الدراسة التي سيتم التركيز عليها. تساعد هذه المعايير في توجيه مسار طرق البحث ووضع حدود الدراسة في مواقف معينة. حدود هذه الدراسة العلمية حول تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة هي كما يلي:

تم تحديد الإطار الزمني للبحث للتركيز على السنوات العشر الماضية ، من 2010 إلى 2023. يعتمد هذا الاختيار على عدد من العوامل:

- تعديلات على السياسة العالمية: شهد العالم تقدماً هائلاً في السنوات العشر الماضية في تحسين الانفتاح الحكومي ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 التي أثرت على العديد من الدول وخلقت صعوبات جديدة في مكافحة الفساد الإداري.

- البيانات المتاحة: تعتمد الكثير من المنظمات الدولية على البيانات الحالية من هذه الفترة الزمنية، مثل تقارير البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، مما يسهل الحصول على بيانات دقيقة وذات صلة.
- العلاقة بين الفساد الإداري والجوانب المختلفة للتنمية المستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية). هكذا:
- الفساد في الإدارة: تناقش الدراسة مختلف أشكال الفساد التي تحدث في الجهات الحكومية، مثل الاستغلال النفوذ للمصادر العامة، والرشوة، والمحسوبية، والتلاعب في المناقصات العامة.

التنمية المستدامة: تركز الدراسة على كيفية تأثير الفساد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة لعام 2030، والتي تشمل العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على البيئة.

وبما أن البحث يركز على آثار الفساد الإداري على التنمية المستدامة، فإنه لا يحلل فعالية السياسات الحكومية لمكافحة الفساد. وبدلاً من ذلك، يناقش التدابير القانونية التي يتم اتخاذها لمكافحة الفساد، مثل التشريعات والقوانين التي وضعتها البلدان في هذا المجال.

قد تكون بعض المصادر باللغة المحلية أو قد لا تكون متاحة في التقارير الرسمية بلغة البحث بسبب الاختلافات اللغوية بين الدول قيد الدراسة. وإذا لزم الأمر، سيتم استخدام الترجمات، مما قد يضر بدقة بعض البيانات، لا سيما في البلدان النامية حيث قد يكون توثيق البيانات أقل دقة.

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

-مقدمة

يعد الفساد الإداري أحد أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق الدول للتنمية المستدامة في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تظهر الأبحاث من جميع أنحاء العالم أن الفساد، الذي يشمل الرشوة والمحسوبية وإساءة استخدام الأموال العامة، يبطئ التقدم ويعزز مناخا غير موات للتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات. مع التركيز على كيفية تأثيره على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، بحثت هذه الدراسة عواقب الفساد الإداري على التنمية المستدامة في الدول ذات الدرجات المتفاوتة من الفساد. وإلى جانب تحديد التكتيكات المستخدمة في بعض الدول لمكافحة الفساد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ناقش التقرير أيضا الآثار الضارة العديدة للفساد على البيئة والعدالة الاجتماعية والاقتصاد. وقد استخلصت العديد من الاستنتاجات الهامة التي تسلط الضوء على الصلة المعقدة بين الفساد والتنمية المستدامة من البيانات والتحليلات التي جمعت للدراسة. وبالنظر إلى هذه النتائج، قدمت اقتراحات قابلة للتنفيذ لتنفيذ التغييرات التي من شأنها الحد من الفساد والنهوض بالتنمية المستدامة في مختلف الدول.

النتائج

وتشكل النتائج أساسا لفهم كيفية تأثير الفساد على التنمية المستدامة. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن للفساد الإداري تأثيرا كبيرا على جميع جوانب التنمية المستدامة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال آثاره على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة. وأظهرت النتائج أيضا أن الفساد يقوض المساءلة والانفتاح في الإدارة العامة، ويؤدي إلى توزيع غير متكافئ للموارد، ويؤدي إلى تدهور نوعية الخدمات العامة.

التوصيات

- وينبغي للدول أن تضع خططا شاملة لمكافحة الفساد وأن تنفذ إصلاحات ناجحة تعزز القدرة المؤسسية وتعزز التنمية المستدامة في ضوء النتائج. ومن بين هذه الاقتراحات:
1. زيادة الشفافية: لتحسين المساءلة والشفافية في المعاملات الحكومية ، يتم استخدام التقنيات المعاصرة مثل blockchain.
 2. تعزيز المؤسسات الرقابية: لضمان الإشراف الفعال على استخدام الموارد العامة، يتم دعم المنظمات المستقلة مثل ديوان المحاسبة ومكاتب مكافحة الفساد.
 3. تعزيز مبادرات التنقيف والتوعية: من خلال تعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقا مع الفساد وتنقيف الجمهور حول قيمة الانفتاح والمسؤولية الاجتماعية.
 4. الاستثمار في التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال وضع خطط تنموية تضمن التوزيع العادل للموارد والدخل.

في الدول التي يمثل فيها الفساد الإداري مشكلة، تسعى هذه الاقتراحات إلى تقديم حلول عملية يمكن أن تساعد في مكافحة الفساد والنهوض بالتنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز مستقبل أكثر إنصافا واستدامة للجميع.

-تحليل البيانات

يتطلب فهم العلاقة بين المتغيرات الأساسية والتفسير الموضوعي والعلمي لنتائج أي تحقيق علمي تحليل البيانات. تم جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر (بما في ذلك التقارير

الرسمية والمؤشرات الاقتصادية ومقابلات الخبراء) وإخضاعها للتحليل الإحصائي والنوعي في هذه الدراسة ، والتي تبحث في كيفية تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة. الهدف من تحليل البيانات هو الخروج بنتائج تصور بدقة آثار الفساد على مختلف جوانب التنمية المستدامة وتقديم حلول عملية للتخفيف من هذه الآثار.

1. تحليل البيانات الكمية

تم في هذه الدراسة دراسة تأثير الفساد الإداري على عدد من المؤشرات الاقتصادية والتنموية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات الفقر. تم جمع هذه المعلومات من مؤشرات الفساد للبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية ومقارنتها بمؤشرات التنمية المستدامة.

أ- النمو الاقتصادي والفساد

تم إجراء تحليل حول العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي (GDP) ومؤشر الفساد في الدول قيد الدراسة من 2010 إلى 2023. أظهرت النتائج ما يلي: • كانت معدلات النمو الاقتصادي أقل في الدول ذات المستويات العالية من الفساد مقارنة بالدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد.

• كانت هناك اختلافات ملحوظة في النمو الاقتصادي بين الدول ذات المستويات المعتدلة من الفساد؛ ورأى البعض نموا قويا نتيجة للإصلاحات الداخلية، بينما رأى آخرون عواقب سلبية نتيجة لعدم فعالية الهياكل الحكومية وانتشار الفساد.

جدول (4-1) يوضح تحليل العلاقة بين مؤشر الفساد ومعدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة من 2010 إلى 2023

النتائج	البند
ارتباط سلبي قوي بين مستوى الفساد ومعدل النمو الاقتصادي؛ زيادة الفساد تؤدي إلى انخفاض النمو.	ارتباط الفساد بالنمو
الدول ذات الفساد العالي تعاني من تدني الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي.	تأثير الفساد على الاستثمارات
الفساد يعوق تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة، مما يحد من قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	فعالية السياسات الحكومية
الفساد يؤثر سلبًا على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يقلل من الموارد المخصصة لها.	تأثير الفساد على القطاعات
فجوات كبيرة في معدلات النمو بين الدول ذات مستويات الفساد المنخفضة وتلك ذات المستويات العالية.	الفجوة في النمو
انخفاض مستويات الفساد قد يؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات، مما يساهم في التنمية المستدامة.	التوجهات المستقبلية

ب- العدالة الاجتماعية والفساد

ودرس العلاقة بين مؤشرات الفقر والفساد الإداري والتوزيع العادل للموارد. وأظهرت الإحصاءات ما يلي: نظرًا لأن الموارد التي كان من المفترض استخدامها لتعزيز المجالات الأساسية مثل الصحة والتعليم قد أهدرت أو أساء استخدامها بشكل خاطئ، فإن المستويات المرتفعة من الفساد ترتبط بارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة الاجتماعية.

- في المقابل، تحسنت مقاييس العدالة الاجتماعية بشكل كبير وانخفضت الفوارق الطبقية في الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد.

جدول (4-2) يوضح نتائج دراسة العلاقة بين مؤشرات الفقر والفساد الإداري والتوزيع العادل للموارد

البند	النتائج
الفساد الإداري	-المستويات المرتفعة من الفساد ترتبط بارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة الاجتماعية.
إساءة استخدام الموارد	-الموارد التي كان من المفترض استخدامها لتعزيز مجالات أساسية مثل الصحة والتعليم أهدرت أو أُسيء استخدامها.
معدلات الفقر	-الفقر يرتفع بشكل ملحوظ في الدول ذات المستويات العالية من الفساد.
عدم المساواة الاجتماعية	-الفساد يؤدي إلى نقشي عدم المساواة، حيث تذهب الموارد إلى النخبة بدلاً من الفئات الأكثر احتياجاً.
العدالة الاجتماعية في الدول ذات الفساد المنخفض	-تحسنت مقاييس العدالة الاجتماعية بشكل كبير، مما يشير إلى توزيع أكثر عدلاً للموارد.
الفوارق الطبقة	-انخفضت الفوارق الطبقة بشكل ملحوظ في الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد، مما يعزز التكافؤ الاجتماعي.
التوصيات	-تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد. -تنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد لضمان توزيع عادل للموارد.

ج. الاستثمار الأجنبي والفساد

واستخدمت البيانات المستمدة من تقارير الاستثمار العالمية لدراسة كيفية تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت النتائج ما يلي: بسبب المخاوف بشأن التلاعب بالمعاملات وعدم

اليقين بشأن انفتاح المعاملات الحكومية، فإن الدول ذات المستويات العالية من الفساد عادة ما تشهد انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي.

- زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد أو التي أظهرت تقدماً في مقاييس الشفافية ، مما يساعد على تعزيز الاقتصاد وتوليد فرص العمل.

جدول (3-4) يوضح نتائج دراسة تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى البيانات المستمدة من تقارير الاستثمار العالمية:

البند	النتائج
الفساد وتأثيره على الاستثمار	-الدول ذات المستويات العالية من الفساد تشهد عادة انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب المخاوف من التلاعب بالمعاملات.
عدم اليقين بشأن المعاملات الحكومية	-المستثمرون يشعرون بعدم اليقين بشأن انفتاح المعاملات الحكومية، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في هذه الأسواق.
زيادة تدفقات الاستثمار في الدول ذات الفساد المنخفض	-الدول التي تتمتع بمستويات منخفضة من الفساد أو التي حققت تقدماً في مقاييس الشفافية تشهد زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي.
تعزيز الاقتصاد	-زيادة الاستثمار الأجنبي يساعد على تعزيز الاقتصاد المحلي وتوليد فرص العمل.
تأثير الشفافية على جذب الاستثمار	-تحسين الشفافية والمساءلة يشجع المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية إيجابية.
التوصيات	-تعزيز الشفافية الحكومية وتطبيق أنظمة رقابية فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية. -تطوير سياسات تشجع على بيئة استثمارية نظيفة وآمنة.

د - التنمية البيئية والفساد

ووفقا للمقابلات، فإن التدهور البيئي هو نتيجة مباشرة للفساد الإداري في القطاع العام، لا سيما في الدول ذات الأطر التنظيمية المتساهلة. ومن الأمثلة على ذلك التلاعب بتخصيص الأراضي لمشاريع غير مستدامة.

- تجاهل اللوائح البيئية بسبب المصالح الشخصية لبعض المسؤولين.
- توسع الفساد في صناعة التعدين الذي يلوث البيئة.
- تعطي بعض الدول ذات المستويات العالية من الفساد الأولوية للمشاريع التي تخدم المصالح الشخصية لبعض الأفراد على تلك التي تساعد بشكل فعال مبادرات التنمية الهامة.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدول التي لديها سياسات فعالة لمكافحة الفساد التزاما أعمق بالتنمية المستدامة، مؤكدة على التقدم المتوازن في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم.

جدول (4-4) يوضح العلاقة بين التنمية البيئية والفساد استنادًا إلى المعلومات المقدمة

البند	النتائج
التدهور البيئي	- يُعتبر التدهور البيئي نتيجة مباشرة للفساد الإداري في القطاع العام، خصوصًا في الدول ذات الأطر التنظيمية المتساهلة.
تلاعب تخصيص الأراضي	- حدوث تلاعب في تخصيص الأراضي لمشاريع غير مستدامة، مما يؤدي إلى تدهور البيئة.
تجاهل اللوائح البيئية	- إهمال القوانين واللوائح البيئية بسبب المصالح الشخصية لبعض المسؤولين، مما يزيد من خطر التدهور البيئي.
تأثير الفساد في صناعة التعدين	- الفساد يتوسع في صناعة التعدين، مما يؤدي إلى تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.
المشاريع ذات المصالح الشخصية	- بعض الدول ذات الفساد العالي تعطي الأولوية للمشاريع التي تخدم مصالح الأفراد على المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة.
التزام الدول بمكافحة الفساد	- الدول التي تمتلك سياسات فعالة لمكافحة الفساد تُظهر التزامًا أعمق بالتنمية المستدامة، مع التركيز على التقدم المتوازن في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم.
التوصيات	- تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لضمان تطبيق القوانين البيئية. - تشجيع الشفافية والمساءلة في مشاريع التنمية.

3. النتائج من تحليل البيانات

- تم استخلاص الاستنتاجات التالية من فحص كل من البيانات الكمية والنوعية:
- في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، للفساد الإداري تأثير ضار على التنمية المستدامة.
 - تتأثر التنمية المستدامة سلبًا بسوء تخصيص الموارد، وضعف المؤسسات، وتراجع الثقة في الحكم الرشيد في الدول شديدة الفساد.
 - يختلف تأثير الدول الفاسدة بشكل معتدل وفقًا لنجاح الرقابة المؤسسية والإصلاحات المحلية.

- تحسن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد أو التي نفذت إصلاحات مؤسسية لمكافحة الفساد، لا سيما في مجالات العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

اقتراحات مستمدة من تحليل البيانات

تم تقديم العديد من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في تقليل آثار الفساد الإداري ودفع عجلة التنمية المستدامة في مختلف الدول في ضوء نتائج التحليل:

1. زيادة المساءلة والشفافية

- الاقتراح: تعزيز إجراءات الشفافية الحكومية، لا سيما في المناقصات والمعاملات العامة، من خلال استخدام التكنولوجيا المعاصرة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي.
- الهدف: الحد من الفساد من خلال زيادة مشاركة المجتمع وتزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات الدقيقة.

2. إصلاح المؤسسات الحكومية

- اقتراح: تعزيز أجهزة الرقابة المستقلة مثل ديوان المحاسبة ومنظمات مكافحة الفساد.
- الهدف: تعزيز قدرة المؤسسات على مكافحة الفساد بفعالية وضمان المساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة.

3. إصلاح سياسة التنمية

- الاقتراح: وضع استراتيجيات إنمائية شاملة تضمن التوزيع العادل للموارد وقابلية المبادرات التي تعزز الظروف البيئية والاجتماعية على المدى الطويل.
- الهدف: الحد من هدر الموارد وتخصيص الأموال لمبادرات إنمائية مفيدة طويلة الأجل.

4. تشجيع ثقافة مكافحة الفساد

- اقتراح: تنظيم حملات توعية حول كيفية تأثير الفساد على التنمية المستدامة في المدارس والكلية والمجتمع. تشجيع مشاركة المجتمع في حركة مكافحة الفساد.
- الهدف: خلق ثقافة في المجتمع تعارض الفساد وتدعم المبادئ الأخلاقية في كل من التوظيف في القطاعين العام والخاص.

يتضح من تحليل البيانات أن الفساد الإداري يمثل تحدياً كبيراً لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول. والتوصيات المقترحة في ضوء هذه النتائج ضرورية لتعزيز مبادرات مكافحة الفساد والتنمية المستدامة من خلال الإصلاحات المؤسسية وزيادة المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العامة.

-النتائج

تبحث هذه الدراسة في آثار الفساد الإداري على التنمية المستدامة في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال فحص البيانات الكمية والنوعية. كان فحص كيفية تأثير الفساد على العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والبيئة والاستثمار الأجنبي بمثابة الأساس لتفصيل النتائج.

1. النمو الاقتصادي والفساد الإداري

- أظهرت النتائج أن الفساد الإداري يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث
- لوحظ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والانكماش الاقتصادي في بعض الأحيان في الدول ذات المستويات العالية من الفساد نتيجة لإهدار الموارد وتخصيص الأموال لمشاريع مشكوك فيها أو غير فعالة.
 - من ناحية أخرى ، كان لدى الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد معدلات نمو اقتصادي أسرع وأكثر استقرارا. ومن خلال تعزيز الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، تزيد التحسينات المؤسسية من فعالية السياسة الاقتصادية.
 - التفاوت في الأثر: تحقق النمو المستدام بنجاح أكبر في الدول ذات الأطر التنظيمية القوية والإرادة السياسية لمكافحة الفساد.

2. الفساد في الإدارة والعدالة الاجتماعية

يؤدي الفساد الإداري إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الاجتماعية للأسباب التالية:

ازداد الفقر وعدم المساواة في الدول ذات المستويات العالية من الفساد. اتسعت الانقسامات الاجتماعية نتيجة للتوزيع غير المتكافئ للأموال التي كان ينبغي أن تذهب نحو الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. الفساد والإصلاحات الاجتماعية: لوحظت تحسينات في مقاييس العدالة الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، في الدول التي اتخذت إجراءات لمكافحة الفساد، مما ساعد على سد فجوة الثروة. استجابة المجتمع: هناك أيضا دلائل على أن المجتمعات أكثر عرضة لقبول الإصلاحات عندما تكون أكثر وعيا بكيفية تأثير الفساد على التقدم الاجتماعي.

3. البيئة والفساد الإداري

من الواضح أن الاستدامة البيئية تتضرر من الفساد الإداري:

- الاستخدام غير الفعال للموارد الطبيعية: تم إهدار الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات، وتم التلاعب بمبادرات التنمية البيئية في العديد من الدول الفاسدة للغاية. وتؤدي هذه الأنشطة إلى تفاقم التدهور البيئي، ولا سيما في ميداني الزراعة والموارد المائية.

الفساد في القطاع البيئي: في العديد من الدول ، أدى الفساد إلى نقص السيطرة وتجاهل اللوائح البيئية ، مما سمح لبعض الشركات بتسميم البيئة دون عواقب.

- الدول المناهضة للفساد: تشير الأبحاث إلى أن الدول التي لديها لوائح بيئية صارمة وممارسات استثمار بيئي شفافة قد شهدت تحسينات في الحد من التلوث والتنمية المستدامة.

4. الاستثمار الأجنبي والفساد الإداري

- وتبين النتائج أيضا كيف يؤثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:
- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل كبير في البلدان ذات المستويات العالية من الفساد لأن المستثمرين يعتقدون أن الفساد يعرضهم لشواغل قانونية ومالية.
 - شفافية عالية: شهدت دول مثل سنغافورة، التي نفذت تدابير شفافية ناجحة، ضخا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، مما غذى التوسع الاقتصادي وخلق فرص العمل.
 - فوائد الإصلاحات: نجحت الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال سن إصلاحات تهدف إلى تبسيط العمليات الإدارية، وتعزيز الشفافية، وتعزيز مناخ الأعمال.

5. الشفافية والمساءلة والفساد الإداري

- أظهرت النتائج وجود صلة قوية بين عدم كفاية المساءلة في القطاع العام والفساد:
- كان هناك المزيد من حالات المحسوبية والاستغلال من قبل بعض المسؤولين الحكوميين في الدول ذات المستويات العالية من الفساد. وأدى ذلك إلى اختلاس أكبر للأموال العامة وأداء حكومي دون المستوى.
 - ومع ذلك، فإن الدول التي نفذت تدابير رقابية قوية، مثل تعزيز تشريعات مكافحة الفساد، وزيادة المساءلة، وتحقيق الشفافية، أظهرت تقدما ملحوظا في التنمية المستدامة وكفاءة الإدارة الحكومية.
 - في العديد من الدول، يشكل الفساد الإداري عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة. وتوضح النتائج بما لا يدع مجالا للشك أن للفساد تأثيرا ضارا على العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والبيئة. ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.
 - يجب على الدول تنفيذ خطط فعالة لمكافحة العمل تشجع المساءلة والشفافية والتحول المؤسسي.

-التوصيات

تقدم المقترحات التالية لتحسين المبادرات الرامية إلى الحد من الآثار السلبية للفساد الإداري على التنمية المستدامة في ضوء نتائج تحليل البيانات:

1. زيادة المساءلة والشفافية

- اقتراح: لضمان مراقبة أفضل للمبادرات الحكومية، يمكن للحكومات توظيف التحول الرقمي والتكنولوجيا المتطورة مثل blockchain لزيادة الشفافية في إدارة الموارد العامة.
- الهدف: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز المساءلة والحد من الفساد في الإنفاق العام.

2. إصلاح المؤسسات الحكومية

- اقتراح: ينبغي تعزيز المؤسسات الحكومية وإصلاحها من خلال الاستقلال من أجل زيادة فعاليتها. ويمكن أن يساعد دعم منظمات الرقابة مثل ديوان المحاسبة ولجان مكافحة الفساد البرلمانية في تحقيق ذلك.
- الهدف: تحسين فعالية السياسات والحد من الفساد المؤسسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

3. تشجيع التعاون العالمي لمكافحة الفساد

- اقتراح: تعزيز التعاون العالمي لمكافحة الفساد من خلال المنظمات العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، لا سيما في مجالات تبادل المعرفة والتدريب.
- الهدف: إنشاء أنظمة دعم عالمية يمكن أن تساعد الدول في وضع خطط ناجحة لمكافحة الفساد.

4. إنشاء القوانين البيئية

- اقتراح: يجب وضع تشريعات بيئية تكفل اتخاذ تدابير صارمة ضد أعمال الفساد التي تؤثر على البيئة.

- الهدف: من خلال فرض قواعد واضحة وصارمة، وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية.

5. تعزيز الوعي في المجتمع

- اقتراح: من خلال تثقيف المواطنين بشأن عواقب الفساد وكيفية مكافحته، ينبغي تعزيز ثقافة الانفتاح والمسؤولية في المجتمع.
- الهدف: خلق قوة ضغط اجتماعي تدعو إلى التغييرات والإصلاحات التي تؤدي إلى التنمية المستدامة.

المراجع

-المراجع العربية-

- أحمد، محمد. (2015). الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول العربية. دار الفكر العربي، القاهرة.
- يتناول هذا الكتاب موضوع الفساد الإداري في الدول العربية وأثره السلبي على التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم بعض الحلول لمكافحة الفساد.
- العريني، علي. (2018). الفساد الإداري والتنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة مقارنة. المجلة العربية للدراسات الاقتصادية، العدد 12، ص 45-64.
- دراسة مقارنة تتناول الفساد الإداري في عدة دول عربية وتحلل تأثيراته على مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- جابر، رائد. (2017). أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة في الدول النامية. دار الشروق عمان.
- يناقش هذا الكتاب كيفية تأثير الفساد على مجالات التنمية المستدامة في الدول النامية، مع التركيز على الدول العربية كنموذج دراسي.
- د. عبد الكريم، علي. (2019). الفساد الإداري وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية. مجلة الدراسات العربية، المجلد 35، ص 102-120.
- يقدم هذا المقال تحليلاً للفساد الإداري من خلال دراسة آثاره على العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي.
- الفاروق، محمد. (2020). الفساد والتنمية المستدامة: دراسة حالة على الدول العربية. مجلة الإدارة العامة، العدد 7، ص 88-110.
- يتناول العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية المستدامة في الدول العربية، ويقارن بين تأثيرات الفساد في دول مثل مصر والسعودية والجزائر.
- أبو زيد، فاطمة. (2021). الفساد الإداري وأثره على البيئة والتنمية المستدامة. دار الأندلس بيروت.
- كتاب يركز على تأثير الفساد الإداري في القطاعات البيئية والتنمية المستدامة، مع دراسات حالة من الدول العربية.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية. (2017). تقرير عن الفساد الإداري في المملكة وأثره على التنمية المستدامة. الرياض.

- تقرير صادر عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية، يتناول تأثير الفساد على التنمية المستدامة في المملكة.
- المرسى، يوسف. (2016). الفساد الإداري في العالم العربي: التحديات والحلول. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- دراسة شاملة حول أسباب الفساد في العالم العربي وآثاره على التنمية المستدامة، بالإضافة إلى اقتراح حلول عملية.
- عبد الله، سمير. (2018). الفساد الإداري في الجزائر: أسباب وآثار على التنمية المستدامة □ مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 25، ص 72-95
- دراسة تناولت الفساد الإداري في الجزائر وتأثيره على التنمية المستدامة في مختلف المجالات مثل التعليم و الصحة.
- أبو الحسن، ميساء. (2017). مكافحة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة دراسات التنمية، المجلد 10، ص 35-58
- بحث يناقش استراتيجيات مكافحة الفساد في الدول العربية وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة
- د. سعيد، هاني. (2020). الفساد الإداري والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المنطقة □ العربية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، ص 113-132
- يناقش هذا المقال أبرز التحديات التي يسببها الفساد في تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

1. Kaufmann, D., & Vicente, P. C. (2011). *Legal Corruption. Economics & Politics*, 23(2), 195-219.
 - تتناول هذه الورقة البحثية العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية، وتركز على كيفية تأثير الفساد على السياسات الحكومية والتنمية المستدامة في البلدان ذات الأنظمة السياسية المختلفة.
2. Mauro, P. (1995). *Corruption and Growth. Quarterly Journal of Economics*, 110(3), 681-712.
 - في هذه دراسة شهيرة حول أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي. يناقش م الورقة كيف يمكن للفساد أن يعيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول النامية.
3. Rose-Ackerman, S. (1999). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform. Cambridge University Press.*
 - يقدم هذا الكتاب تحليلاً شاملاً للفساد الإداري، ويتناول تأثيراته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على كيفية تأثيره على الحكومة و الشفافية و المؤسسات الاقتصادية.
4. Tanzi, V. (1998). *Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures. IMF Staff Papers*, 45(4), 559-594.
 - تناقش هذه الورقة البحثية الآثار السلبية للفساد الإداري على التنمية الاقتصادية وتعرض كيف يساهم الفساد في تقليص الاستثمارات، وزيادة الفقر، وتعميق التفاوت الاجتماعي.
5. Bhargava, V., & Bolongaita, E. E. (2004). *Building Institutions for Markets. The World Bank.*
 - يركز هذا الكتاب على أهمية بناء المؤسسات الحكومية القوية لمكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة. يناقش الكتاب كيف يمكن لتطوير الأنظمة القانونية و المؤسسات العامة أن يساهم في الحد من الفساد وتعزيز التنمية المستدامة.
6. Ali, A. M., & Isse, H. S. (2006). *Causes and Consequences of Corruption: A Study of State and Local Government in the United States. Public Administration Review*, 66(3), 475-484.

- دراسة تركز على كيفية تأثير الفساد في الإدارة الحكومية على التنمية في الولايات المتحدة، وتقدم مقارنات يمكن أن تُستفاد منها في الدول النامية في مجال الحكم الرشيد و الشفافية.

7. **Lederman, D., Loayza, N. V., & Soares, R. R. (2005).** *Accountability and Corruption: Political Institutions Matter. Economics & Politics*, 17(1), 1-35.

- يناقش هذا المقال كيفية تأثير المؤسسات السياسية على مستويات الفساد الإداري في الدول المختلفة، ويحلل العلاقة بين المؤسسات و التنمية المستدامة.

8. **World Bank. (2017).** *The World Development Report 2017: Governance and the Law. World Bank Group.*

- تقرير صادر عن البنك الدولي يتناول الحوكمة و الفساد وأثرهما على التنمية المستدامة. التقرير يقدم استراتيجيات لإصلاح المؤسسات لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية.

9. **Transparency International. (2020).** *Corruption Perceptions Index (CPI). Transparency International.*

- تقرير سنوي من منظمة الشفافية الدولية يقيم مستوى الفساد الإداري في مختلف البلدان، ويقدم تحليلات عن العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى توصيات للحد من الفساد.

10. **Svensson, J. (2005).** *Eight Questions about Corruption. Journal of Economic Perspectives*, 19(3), 19-42.

- يناقش المقال العلاقة بين الفساد والتنمية، ويركز على كيف أن الفساد يعطل التقدم في القطاعات الأساسية مثل الصحة و التعليم، مما يؤثر سلباً على التنمية المستدامة.

11. **Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012).** *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Publishing Group.*

- يقدم هذا الكتاب تحليلاً حول أسباب فشل الدول في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على دور الفساد الإداري في تقويض المؤسسات الديمقراطية و التنمية الاقتصادية.

12. Kaufmann, D., & Kraay, A. (2002). *Growth Without Governance*. The World Bank.
- يشرح هذا البحث كيف أن النمو الاقتصادي لا يتحقق في غياب الحوكمة الرشيدة و الشفافية، ويسلط الضوء على تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة
13. Olken, B. A., & Pande, R. (2012). *Corruption in Developing Countries*. Annual Review of Economics, 4, 479–509.
- تقدم هذه الورقة مراجعة شاملة للفساد في الدول النامية، وكيف يؤثر على القطاعات المختلفة مثل الاقتصاد و البيئة و التنمية الاجتماعية
14. Perry, G., & Williams, C. (2010). *Global Corruption Report 2010: Corruption and the Environment*. Transparency International.
- هذا التقرير يستعرض العلاقة بين الفساد و البيئة، ويسلط الضوء على تأثير الفساد في إدارة الموارد البيئية، مما يعوق التنمية المستدامة
15. Rose-Ackerman, S. (2006). *The International Handbook on the Economics of Corruption*. Edward Elgar Publishing.
- يقدم هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي تتناول الفساد الإداري من منظور اقتصادي، وكيف أن الفساد يؤثر على الاقتصاد و التنمية المستدامة على المستوى العالمي

الملاحق

استبيان: أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة

المقدمة: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الفساد الإداري على جهود التنمية المستدامة. نقدر

تعاونكم في تعبئة هذا الاستبيان

الجزء الأول: المعلومات العامة

1. الاسم (اختياري)

2. العمر

○ أقل من 20

○ 21-30

○ 31-40

○ 41-50

○ أكثر من 50

3. المستوى التعليمي

○ ابتدائي

○ ثانوي

○ جامعي

○ دراسات عليا

4. المهنة

○ موظف حكومي

○ موظف في القطاع الخاص

○ عامل حر

○ طالب

○ آخر (يرجى التحديد)

الجزء الثاني: المعرفة بالفساد الإداري 5. هل تعتقد أن الفساد الإداري موجود في مؤسسات الدولة؟

• نعم

• لا

• لا أدري

6. ما هي مظاهر الفساد الإداري التي تعرفها؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

- الرشوة
- المحسوبية
- اختلاس الأموال
- الفساد في المناقصات
- أخرى (يرجى التحديد)

الجزء الثالث: أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة 7. كيف تقيم تأثير الفساد الإداري على

التنمية المستدامة في بلدك؟

- تأثير كبير
 - تأثير متوسط
 - تأثير قليل
 - لا تأثير
8. هل تعتقد أن الفساد الإداري يؤثر على استدامة الموارد الطبيعية؟

- نعم
- لا
- لا أدري

9. كيف يؤثر الفساد الإداري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثل التعليم، الصحة

البيئة)؟

- تأثير سلبي كبير
- تأثير سلبي متوسط
- تأثير سلبي قليل
- لا تأثير

10. ما هي الحلول التي تعتقد أنها يمكن أن تقلل من الفساد الإداري؟ (يمكن اختبار

أكثر من خيار)

- زيادة الشفافية
- تحسين نظام الرقابة
- توعية المجتمع
- تعزيز القوانين
- أخرى (يرجى التحديد)

الجزء الرابع: الآراء والتعليقات 11. هل لديك أي تعليقات إضافية حول الفساد الإداري والتنمية
المستدامة؟

الخاتمة: نشكركم على وقتكم ومساهمتم القيمة في هذا البحث. سيتم استخدام البيانات بشكل سري
ولأغراض البحث فقط.

-الملخص Abstract-

بالإضافة إلى استعراض العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة في السياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تتناول هذه الدراسة تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة. من خلال دراسة آثاره على العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والبيئة والاستثمار الأجنبي ، تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الفساد الإداري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفقا للبحوث ، فإن أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في كل من الدول الصناعية والنامية هو الفساد الإداري. يعوق الفساد التقدم الاقتصادي لأنه يؤدي إلى إهدار الموارد وانخفاض الاستثمارات وتفاوت أوسع في الثروة. ومن خلال تشجيع التمييز في تخصيص الموارد والخدمات العامة، يزيد الفساد من تفاقم معدلات عدم المساواة الاجتماعية والفقر ، مما يزيد من تآكل العدالة الاجتماعية. ومن منظور بيئي، يؤدي الفساد إلى تفاقم مسألة التلوث والتدهور البيئي بالتسبب في سوء إدارة الموارد وعدم التنفيذ الصارم للأنظمة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، يضر الفساد بدرجة الثقة بين الحكومات والجمهور من خلال تقويض المساءلة والانفتاح في جهود التنمية. وتقدم الدراسة توصيات مهمة بناء على البيانات، مثل تحسين المساءلة والشفافية، وإعادة تنظيم الأجهزة الحكومية، وتحسين قوانين مكافحة الفساد. ومن أجل مكافحة الفساد في القطاع البيئي وتعزيز التعاون الدولي للمساعدة في مبادرات مكافحة الفساد في الدول الفقيرة، تقترح الدراسة أيضا تنفيذ لوائح بيئية صارمة.

وتؤكد الدراسة على مدى أهمية التغييرات المؤسسية والرقابة الفعالة في الحد من الفساد الإداري وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل. لذلك، تضيف هذه الدراسة إلى النقاش حول كيفية معالجة الفساد كقضية مهمة تؤثر على التقدم المجتمعي ورفاهية الأجيال القادمة.

Midocean University

College of Management

Department of MBA



Title in English

The impact of administrative corruption on sustainable development

Prepared by:

Khalid Alanazi

Supervised by:

Dr. Al Faisal Abduhameed

Dr. Fayez Jarad

Year:2024